

توسّع اضطرابات الشرق الأوسط الآثار والمخاطر



السنة الخامسة - يوليو 2024 - العدد 61



ECSS

**المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية**
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES



2024

”تعاونكم أساس تقدمنا“

لا يجوز نسخ أو استعمال كل أو جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/الإصدار، بأي شكل من الأشكال،
أو بأية وسيلة من الوسائل، سواء التصوير أو النقل الإلكتروني أو غيرها، دون إذن كتابي مسبق من الناشر.



ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة

المدير العام

اللواء. محمد إبراهيم الدويري

نائب المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية

د. محمد كمال

د. دلال محمود

د. جمال عبدالجواد

أ. مجدي صبحي

د. نهى بكر

د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات

هبة زين

إخراج فني

أحمد حسني

ecss.com.eg

Facebook, Twitter, YouTube, Instagram icons /ecsstudies



www.ecss.com.eg



تقديرات مصرية
إصدار شهري
السنة الخامسة - يوليو 2024

العدد
61

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

رقم الإيداع: 2024/17172
الترقيم الدولي: 2-7-87432-977-978

توسّع اضطرابات الشرق الأوسط الآثار والمخاطر

تقديرات مصرية

إصدار شهري

السنة الخامسة

يوليو

2024

العدد

61

المحتويات

08	الافتتاحية: عالم مضطرب.. ومتطلبات مصرية
11	قضايا دولية
12	■ تأثير الانتخابات الأمريكية على اضطرابات الشرق الأوسط
16	■ دوافع النهج الصيني الحذر إزاء أزمات الشرق الأوسط
19	■ كيف توظف روسيا اضطرابات الإقليم لتوسيع نفوذها؟
22	قضايا أمن ودفاع
23	■ انعكاسات توسع الاضطراب الإقليمي على حرب غزة
27	■ لماذا فشل الردع الغربي للحوثيين في البحر الأحمر؟
31	■ سيناريوهات دور إيران في التصعيد بين إسرائيل وحزب الله
34	■ اتجاهات الصراع السوداني في ظل تراجع فرص التسوية
37	قضايا السياسات العامة
38	■ استراتيجيات وبدائل السياسة المصرية في إقليم مضطرب
42	■ تداعيات أزمات الإقليم على قطاع السياحة وقناة السويس
45	■ مخاطر توسع الصراع الإقليمي على مستقبل أمن الطاقة
51	قضايا نوعية
52	■ تفاقم أزمات اللجوء حال الحرب بين إسرائيل وحزب الله
55	■ ملامح القدرات العسكرية المتطورة لحزب الله اللبناني
58	بيانات وإحصائيات: مؤشرات وآثار التصعيد بين إسرائيل وحزب الله



عالم مضطرب.. ومتطلبات مصرية



د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في حرب غزة الخامسة، والمواجهة بين إسرائيل وحماس، فقدت الكثير من زخمها لصالح الامتداد الإقليمي الذي تتسع فيه دائرة الحرب. أما داخل مصر، فإن الوزارة الجديدة لا تزال تسير في أولى خطواتها لتطبيق برنامجها، ومن ثم ما يظهر من عوائدها على الدولة والمجتمع.

اضطراب السياسة الأمريكية

طوال الأسابيع الأخيرة التي مرت بين الأسبوع الأخير لشهري يونيو 2024 ويوليو 2024، لم يمر أسبوع دون وقوع مفاجأة في السياسة الداخلية الأمريكية، وفي مركزها ليس فقط الانتخابات الرئاسية، لكن معها الانتخابات الأخرى لمجلسي النواب والشيوخ وحكام الولايات والنائب العام. المفاجآت جزءٌ من

تقع تقديرات السياسات المصرية ضمن مجموعة من الحلقات الهامة التي تلم بالعالم والإقليم والداخل. وفي العموم، فإن الحلقات الثلاث تشهد اضطراباً وعدم يقين، نظراً لوجود الكثير من العناصر والعوامل والمتغيرات سريعة الحركة، والتي تنتقل محصلتها من مكان إلى آخر بسرعة، بحيث يصعب الإمساك بها، ودراسة مكوناتها، وسبل التعامل معها.

ولا توجد أحداث تحرك العالم حالياً أكثر من الانتخابات الأمريكية التي أحدثت العديد من المتغيرات خلال فترة قصيرة، جعلت هناك الكثير من الحيرة في التعامل مع نتائجها سواء فيما يتعلق بحرب أوكرانيا ومن ثم الأمن الأوروبي. وفي إقليم الشرق الأوسط، فإن نقطته المركزية

قتيلًا من قبل الأمن الذي يحمي المرشح. لفترة ليست طويلة كانت هناك بضعة أيام استعادت فيها أمريكا بعضًا من عقلها نتيجة قيام بايدن، كرّجل دولة، بالاتصال بمنافسه متمنيًا له الشفاء العاجل، ناعيًا حالة الانقسام في الصفوف السياسية الأمريكية. ترامب وجد منافسه لا يتصل به فقط وإنما يُصدر بيانًا من البيت الأبيض، ثم يتحدث في الأمر إلى الأمة الأمريكية. انعقد مؤتمر الحزب الجمهوري مع سيادة الظن بأن ترامب سوف يبادل بايدين فضلًا بفضل، لكن ذلك لم يزد على بضع جمل قصيرة، حتى عاد الرجل إلى عاداته القديمة التي لا يمتنع فيها عن تقديم اللعنة لخصومه والتشهير بهم وبحزبهم ونخبته السياسية التي أضعفت أمريكا ومجدها!

جرى ذلك بينما تتعمق الفرقة داخل الحزب الديمقراطي، فالداعمون لبايدين يرون أن الرجل برغم كبر السن وتوابعه في اللفظ والذاكرة، قدم السياسات التي أخرجت أمريكا من جائحة كورونا، وأدخلتها في أكبر عملية لتجديد البنية الأساسية، فضلًا عن جهوده الدولية لإنقاذ أوكرانيا ومعها أوروبا، والسعي نحو إقرار الهدنة وربما السلام في حرب غزة وحروب الشرق الأوسط. في المقابل، يرى معارضوه أنه قد "سبق السيف العذّل"، وأن صورة الرئيس التي ظهرت في "المناظرة" كانت على حالها في مؤتمر حلف الأطلنطي، ومناسبات انتخابية أخرى. لم يعد بايدين صالحًا، ووجد كبار رجال ونساء الحزب أنه آن الأوان للشيخ القائد أن يغادر المسرح. وإذا كان ذلك جاريًا في الساحة الديمقراطية، فإن الساحة الجمهورية حولت ما كان فرقة وانقسامًا إلى شرخ كبير في الجدار الأمريكي بعد أن أصبحت محاولة اغتيال ترامب ونجاته منها تعبيرًا عن الإرادة الإلهية التي أبقت عليه، كما يحدث مع أصحاب البركة.

قليل من الدول تفعل بهم "المناظرة" ومحاولة "الاغتيال" ما تفعله في الولايات المتحدة من زلازل سياسية، إلا أن توابعها جاءت في الساعة الواحدة و45 دقيقة يوم الأحد 21 يوليو 2024، عندما قرر بايدين التنحي

السياسة الأمريكية وحدة المنافسة تجعل منها مباريات من طراز الملاكمة أو كرة القدم الأمريكية، حيث العنف والخشونة مسموح بهما طالما أن الجميع يتحدث عن التقاليد الأمريكية، وما أرساه "الآباء المؤسسون" من أعراف. الموسم الانتخابي بات أمرًا واقعيًا، وبينما تلاحت الأنفاس عند انعقاد مؤتمر الحزب الجمهوري، فإن فترة الانتظار لمؤتمر الحزب الديمقراطي كانت حافلة بالتغيرات السريعة والمفاجئة.

كانت وتيرة الاتهامات المتبادلة قد أخذت نوعًا من الانتظام بين **الحزبين الرئيسيين**: الديمقراطيون وجدوا في سلسلة المحاكمات الخاصة بدونالد ترامب ونتائجها من فضائح مضى على الحديث عنها سنوات خرجت فيها المذكرات والدفع والدفع المضادة ما يكفي مجلدات تاريخية. الجمهوريون كانت ركيزتهم المدفعية الثقيلة لمرشحهم ترامب الذي أطلق لسانه ناعيًا المرشح الديمقراطي بايدين بالعجز، وعدم القدرة على العمل، وإجرام تزوير الانتخابات الماضية.

لم يكن كل ذلك جديدًا، حتى جاءت المناظرة المقررة للمواجهة بين المرشحين، عندما بدا بايدين في أسوأ حالاته البدنية، متلعثمًا وخالطًا للأمور والأسماء، وغير مقنع، وعاجز عن استغلال الادعاءات والأكاذيب الترامبية. المفاجأة عقدت الألسنة الديمقراطية التي لم يوجد لديها سوى دفاعات فقيرة عن قلة نوم المرشح بسبب السفر، أو لأنه كان مصابًا بنوبة برد كانت من قبل سرًا من الأسرار القومية. كان ما جرى أمام الملايين كافيًا لإحداث خلخلة داخل الحزب الديمقراطي نجم عنها الاهتزاز والمطالبة بمراجعة ترشيح بايدين لتمثيل الحزب.

المطالبات داخل الحزب الديمقراطي تصاعدت حتى باتت على وشك الانفجار، وفي الوقت نفسه تعرض ترامب لحادثة محاولة الاغتيال من قبل عضو في الحزب الجمهوري عبر عن سخطه إزاء الحزب وقيادته وسقط

الذي يشمل إيران كحجر الزاوية، والمليشيات التابعة لها في العراق (قوات الحشد الشعبي)، ولبنان (حزب الله)، وفلسطين (حماس)، واليمن (الحوثيون)، وفي سوريا حزمة من المليشيات التي تشمل حزب الله اللبناني وقوات الحرس الثوري الإيرانية. كل هذه المكونات اعتبرت نفسها جزءاً من الحرب الجارية في غزة، كما مارست الاشتباكات مع إسرائيل بأشكال مختلفة من استخدام السلاح.

أما المعسكر الآخر، فهو الأمن والتنمية، ويشمل دول الخليج الست، ومعها مصر والأردن والمغرب؛ وهذه الدول تخوض مسيرة الإصلاح الشامل وتأمين الدولة الوطنية وتجديد الخطاب الديني، وتسعى بقوة إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي والسلام في المنطقة. جهود هذه الدول هي العمل من أجل وقف إطلاق النار في غزة، مع إتاحة الفرصة لإقامة سلام عربي وفلسطيني عادل يعطي الفرصة لدول الإقليم من أجل الرخاء. ما بين المعسكرين توجد دول عربية منشغلة بالنتائج العنيفة لما سمي "الربيع العربي" مثل ليبيا والسودان واليمن، ودول أخرى مثل الجزائر وتونس، وكلاهما ناصر الفلسطينيين في المحافل الدولية سواء في الأمم المتحدة أو محكمة العدل الدولية.

متطلبات مصرية

والواقع أن المحيط الجيوسياسي المصري محمل بالكثير من مظاهر الاضطراب والعنف، وهو ما يستدعي ثلاثة أمور: أولها دعم التماسك والتنسيق، ثم التآلف والتحالف ما بين مجموعة دول الإصلاح والتنمية. وثانيها الاستمرار في عملية البناء الداخلي بالزخم والقوة التي جرت خلال السنوات العشر السابقة. وثالثها السعي السياسي والدبلوماسي الدؤوب من أجل حل الصراعات الإقليمية، من خلال مشروع للأمن والتنمية الإقليمية دون التورط في أي منها.

عن تمثيل الحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية المقبلة. كان الأمر بالنسبة لبايدن وأنصاره مستحيلاً بسبب تصميم الرئيس على أن يكمل مهمته التاريخية في إنقاذ الديمقراطية وهزيمة ترامب للمرة الثانية. لكن الاستحالة وقعت، وبعد أن أصدر بايدن بيانه اتصل بنائب الرئيس كامالا هاريس ليخبرها بأنه ينقل شعلة الحزب والدولة الأمريكية إلى يديها.

اكتملت ثلاثية المفاجآت وحدث ما لم يحدث منذ عقد الستينيات من القرن الماضي عندما أعلن الرئيس ليندون جونسون عن رفضه، بسبب حرب فيتنام، تمثيل الحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية. جرى اغتيال روبرت كينيدي الذي كان في مقدمة المرشحين، فدان الأمر لهيوبرت همفري الذي خسر الانتخابات أمام ريتشارد نيكسون الذي فاز في عام 1968 ثم 1972، لكنه خرج من السلطة مستقيلاً بعد فضيحة "ووترجيت".

الآن ينتظر الجميع كامالا هاريس ومعركتها مع دونالد ترامب التي تجري في أجواء تعكس الشرخ الكبير في الجدار الديمقراطي للدولة الأمريكية، وهو ما سوف يُلقي بتأثيره على سياسات الدولة الداخلية والخارجية، حيث الشقة كبيرة، والخرق متسع، واحتمالات العنف ليست قليلة.

مولد الحرب الإقليمية

تاريخياً، فإن الحروب والمواجهات التي تعلق بالقبضية الفلسطينية دارت في إطار الصراع العربي الإسرائيلي أو الفلسطيني الإسرائيلي، لكن الجولة الحالية من حرب غزة الخامسة أخذت مساراً منذ بدايتها يتجاوز المعارك الجارية في غزة، وانتقالها داخل إسرائيل ذاتها؛ وإنما تجاوزت ذلك إلى الإقليم الشرق أوسطي الذي جرى انقسامه إلى معسكرين: الأول: معسكر المقاومة والممانعة



قضايا دولية

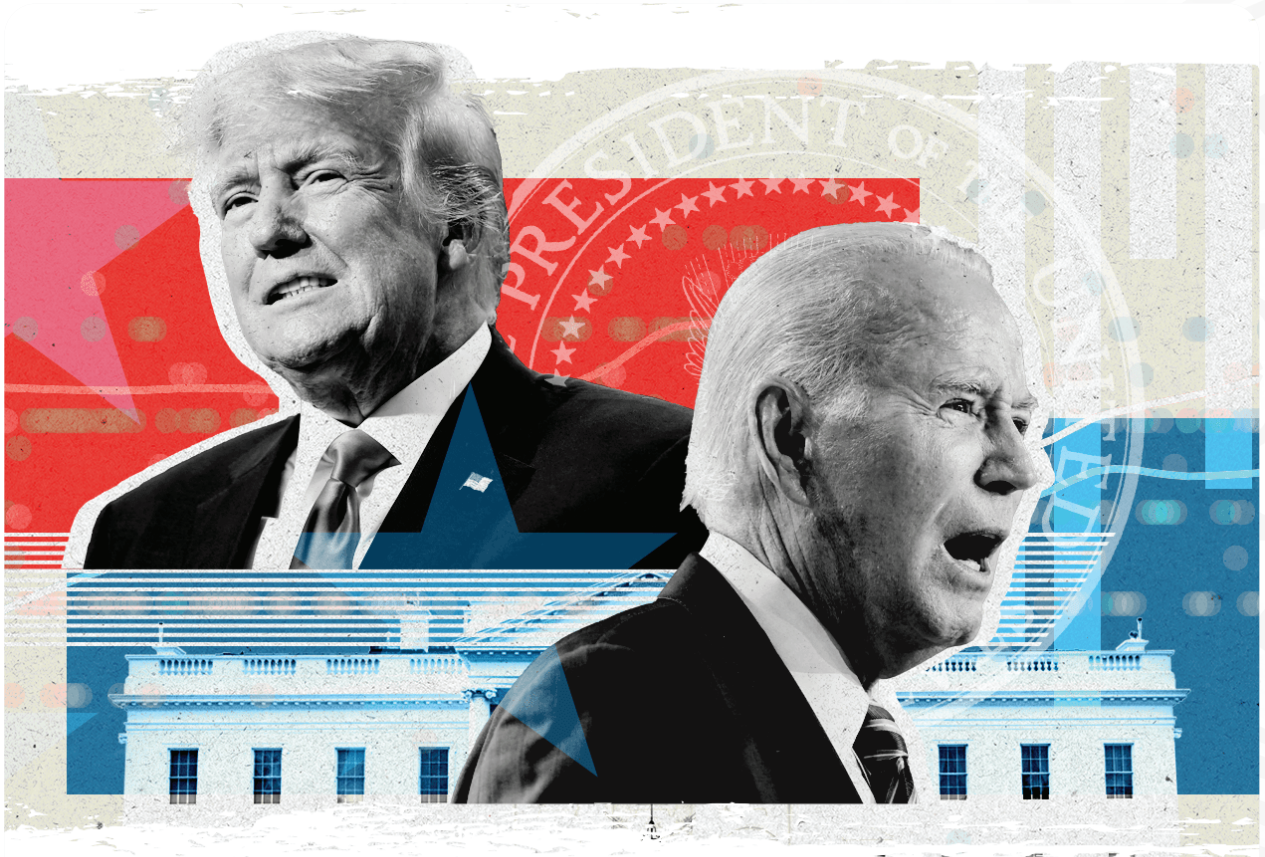
- تأثير الانتخابات الأمريكية على اضطرابات الشرق الأوسط
- دوافع النهج الصيني الحذر إزاء أزمات الشرق الأوسط
- كيف توظف روسيا اضطرابات الإقليم لتوسيع نفوذها؟

تأثير الانتخابات الأمريكية على اضطرابات الشرق الأوسط

تشهد الولايات المتحدة انقسامًا حادًا في خضم السباق الرئاسي لعام 2024 الذي يجمع بين الرئيس الحالي جو بايدن الأكبر سنًا في تاريخ البلاد، ومنافسه دونالد ترامب الرئيس السابق المدان في لائحة طويلة من الاتهامات. يأتي ذلك في ظل تأجج الأوضاع في الشرق الأوسط على خلفية عملية "طوفان الأقصى" في السابع من أكتوبر 2023 وما تبعها من حرب إسرائيلية على غزة بطريقة حفزت الحوثيين على استهداف حركة الملاحه في البحر الأحمر، فضلًا عن التصعيد بين حزب الله وإسرائيل وتزايد المؤشرات بشأن مواجهة شاملة بينهما، ويثير كل ذلك التساؤل بشأن التأثيرات المتوقعة للانتخابات الأمريكية في سياسة واشنطن تجاه المنطقة.

د. مها علام

باحثة ببرنامج العلاقات الدولية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية



مصالح واشنطن

كنتيجة مباشرة للحرب، وهي المسألة التي انعكست في عقد "قمة جدة للأمن والتنمية"، التي جمعت بايدن بقيادة دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة) ومصر والعراق والأردن (GCC+3)، في 16 يوليو 2022. وأكد بايدن خلالها على الأهمية التي توليها واشنطن لشراكاتها الاستراتيجية الممتدة لعقود في الشرق الأوسط، وكذا التزامها الدائم بأمن شركائها والدفاع عن أراضيهم، مع الإقرار بالدور المتزايد الأهمية للمنطقة، وهو ما دفع بعض التحليلات إلى اعتبار السياسة الأمريكية بصدد مراجعة تدفعها مجدداً إلى الانخراط بالمنطقة، وليس الانسحاب منها.

أدى نشوب الحرب الإسرائيلية على غزة في أكتوبر 2023 وما تبعها من هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر، وكذا اتجاه إيران للمرة الأولى لاستهداف الداخل الإسرائيلي، بل وتزايد المؤشرات بشأن امتداد المواجهة العسكرية إلى لبنان بما ينذر بحرب إقليمية، إلى تحفيز الاهتمام الأمريكي مجدداً بالشرق الأوسط، بطريقة انعكست في اتساع دائرة انخراط الإدارة الأمريكية في التطورات الجارية، والتي لم تقف عن حد الجهود السياسية والدبلوماسية وإنما وصلت إلى العسكرية والدفاعية. تبلورت تلك المسألة في المناظرة الرئاسية الأولى التي جمعت بايدن وترامب في 27 يونيو الماضي، حيث حظيت قضايا الشرق الأوسط باتهامات متبادلة بين المرشحين المتنافسين.

تأثيرات متوقعة

نظراً لمحورية دور واشنطن في توجيهه وتأطير تفاعلات المنطقة، من المهم النظر في التداعيات المتوقعة للسباق الرئاسي الأمريكي على المنطقة وما تشهده من تطورات حرجة نتيجة حرب غزة والانعكاسات المرتبطة بها، فمن المتوقع حال فوز بايدن مجدداً إعادة إنتاج صيغة التعاطي الأمريكي نفسها، حتى وإن حملت بعض التغييرات.

أما حال وصول ترامب للحكم مجدداً، فيعني ذلك -بشكل أو بآخر- مزيداً من الضغوط على المنطقة، بالاستناد إلى أنّ ولايته الجديدة قد تكون أكثر إثارة للجدل في ضوء أمرين؛ يتعلق الأول برغبته في الانقضاء على إرث بايدن، ويتصل

تحكم السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط مصالح أساسية تستند إلى ضمان أمن إسرائيل والإمدادات النفطية، بجانب محاربة الإرهاب؛ إلا أن لكل إدارة أمريكية صبغة مميزة في تعاملها مع المنطقة. فخلال ولاية ترامب، التي رفعت شعار "أمريكا أولاً"، تبلورت محاولات الإدارة الأمريكية لتقليل انخراطها في المنطقة، حيث سعت إلى تحقيق أكبر مكاسب بأقل خسائر بالاعتماد على منطق الصفقات ونمط الحرب بالوكالة أو التدخل التكتيكي حال استدعى الأمر.

في المقابل، تبنى بايدن في أول خطاب له حول السياسة الخارجية، بتاريخ 4 فبراير 2021، نبرة مغايرة لسلفه ترامب؛ إذ شدد على ضرورة استعادة الدور القيادي لواشنطن. وتعليقاً على هذا الخطاب، اعتبر موقع "الحرية" الأمريكي حينها أن الشرق الأوسط لم يحظَ بالاهتمام الكافي في خطاب بايدن، بالاستناد إلى تجاهله الحديث حول القضايا الشائكة بالمنطقة، والإشارة إلى بعض الملفات، مثل: حرب اليمن، والتحديات المرتبطة بالخصمين روسيا والصين، والتعامل مع اللاجئين. وهو الأمر الذي فسرتة أغلب التحليلات باعتباره رغبة أمريكية في تقليل الانخراط الأمريكي بالمنطقة لصالح ساحات أخرى باتت تحتل أهمية متزايدة بالنسبة لواشنطن، ولا سيما منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

دلل على تلك المسألة تحركات إدارة بايدن عبر استكمال مسار "فك الارتباط" بالشرق الأوسط، وسحب بعض الأصول العسكرية من السعودية؛ بما في ذلك حاملات طائرات وبطاريات صواريخ "باتريوت"، والتركيز على تشغيل نظام دفاع "ثاد" المضاد للصواريخ الباليستية، وكذا إنهاء مشاركتها ضمن تحالف دعم الشرعية الذي تقوده السعودية في اليمن، بالإضافة إلى إعادة تموضع القوات الأمريكية بالعراق، ناهيك عن الاستمرار في سياسة الاحتواء التي صاغها الرئيس الأسبق باراك أوباما في التعامل مع إيران، من خلال العمل على التوصل إلى اتفاق نووي.

على النقيض من ذلك، أسهمت الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير 2022، في إعادة التأكيد مجدداً على أهمية الشرق الأوسط في ضوء أزمة الطاقة التي شهدتها العالم،

- **استكمال مسار التطبيع:** استكملت إدارة بايدن المسار الذي وضعته إدارة سلفه ترامب بشأن دمج إسرائيل في المنطقة، من خلال دعم مسار تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية، وقد حققت نجاحًا واضحًا بتمهيد الطريق لتطبيع سعودي إسرائيلي، إلا أنه تجمد بفعل حرب غزة. وفي سبيل إعادة دفع هذا المسار مجددًا، أعادت واشنطن طرح نموذج جديد لاتفاق أمني أمريكي سعودي من شأنه أن يمثل القاعدة التي يتم على أساسها استكمال مسار التطبيع السعودي الإسرائيلي.
- **التعاطي مع إيران:** سعت إدارة بايدن للانقضاض على إرث ترامب، فيما يتعلق بالملف الإيراني، من خلال إعادة تنشيط المسار التفاوضي مجددًا، الذي شهد جولات متكررة دون أي اختراق حقيقي. أما في أعقاب التصعيد الإيراني ضد إسرائيل، فقد قامت واشنطن بالتعاون مع إسرائيل في صد وإسقاط جميع الطائرات بدون طيار والصواريخ الإيرانية تقريبًا. لكن بالتوازي مع ذلك، أكدت إدارة بايدن عدم رغبتها في المزيد من التصعيد بين الجانبين، وهو ما انعكس بوضوح في تصريحات كل من وزير الخارجية أنتوني بلينكين ووزير الدفاع لويد أوستن.
- **سيناريو فوز ترامب**
- **الحرب على غزة:** يبدو من الصعب فصل الموقف المستقبلي لإدارة ترامب تجاه حرب غزة عن سياسته التي اتبعتها خلال حكمه التي ظهرت أكثر دعمًا لإسرائيل وأقل تعاطفًا مع القضية الفلسطينية؛ فقد اعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وأوقف المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية، ناهيك عن تجنب اعتبار المستوطنات الإسرائيلية انتهاكًا للقانون الدولي. من ثَمَّ، من المتوقع أن سيناريو فوز ترامب سيتوافق بشكل إيجابي مع اليمين الإسرائيلي المتطرف.
- **الحرب على غزة:** أدى الدعم الأمريكي اللا محدود لإسرائيل لاستمرار الحرب قرابة عشرة أشهر إلى وقوع آلاف الشهداء والمصابين، أغلبهم من النساء والأطفال، ناهيك عن التدمير شبه الكامل لمقومات الحياة في قطاع غزة. كما شجع هذا الدعم إسرائيل على الإشارة أكثر من مرة إلى ملف التهجير وتأطير سيناريوهات "اليوم التالي" بما يخدم مصالحها ويضر بالقضية الفلسطينية، كما دخلت واشنطن في مواجهة مع الحوثيين بسبب هجمات استهداف السفن في البحر الأحمر، وهو ما فتح بؤرة توتر إضافية. إلا أنه نتيجة للضغوط التي تشهدها إدارة بايدن في الداخل، والتي تجلّى أبرز انعكاساتها في انتفاضة الجامعات ضد حرب غزة، سعت إدارة بايدن للتوصل لمبادرة من شأنها وقف إطلاق النار، بالتوازي مع ضرورة إدخال المزيد من المساعدات الإنسانية.
- **حلّ الدولتين:** أكدت إدارة بايدن في أكثر من مناسبة إيمانها بمبدأ حلّ الدولتين، وتعزيز المسار السياسي التفاوضي بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، لكن دون اتخاذ أي خطوات جدية. اتصالاً بذلك، نصّت وثيقة وزارة الخارجية الأمريكية التي تحمل عنوان "بيان مشترك بشأن مبادئ لدعم مستقبل السلام للإسرائيليين والفلسطينيين" على دعم قيام دولة فلسطينية "مستقلة ومتصلة وقابلة للحياة"، على أساس خطوط الرابع من يونيو 1967، مع "مقايضات متفق عليها بشكل متبادل وحل عادل ومتفق عليه للاجئين الفلسطينيين"، على النحو المتوخى في مبادرة السلام العربية.

(*) قرر الرئيس الأمريكي جو بايدن يوم 21 يوليو 2024 التنحي عن الانتخابات الرئاسية القادمة، ودعم نائبته كامالا هاريس لتكون مرشحة الحزب الديمقراطي في مواجهة المرشح الجمهوري دونالد ترامب.

من أجل تنفيذ المطلب الإسرائيلي بتفريغ قطاع غزة من سكانه وإتمام عملية التهجير طواعية، وربما قسراً، وهو ما قد يعكس في طرح نسخة جديدة من "صفقة القرن" تحمل ترتيبات من شأنها تصفية القضية الفلسطينية.

- **الضغط من أجل التطبيع:** بالنظر إلى كون إدارة ترامب هي مهندس اتفاقات التطبيع الإبراهيمي، فمن المتوقع أن يسعى إلى استكمال مسار التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل، حتى ولو من خلال ممارسة الضغوط، كنتيجة لتراجع رغبة بعض الدول عن المضي قدماً في مسار التطبيع كرد فعل على المجازر التي ترتكبها إسرائيل في غزة. وفي ضوء الاتفاق الأمني السعودي المرتقب، ستكون إدارة ترامب أكثر ميلاً لتأطيره وفق منطق "الصفقات"، وبالتالي قد يُعاد النظر في بعض البنود التي تم التوافق بشأنها بين إدارة بايدن والرياض.

- **التصادم مع إيران:** ترامب ليس من أنصار الدخول في اتفاق مع إيران، وبالتالي فمن المرجح أن تشهد العلاقات الأمريكية الإيرانية فصلاً جديداً من التوتر بما يلقي بظلاله على استقرار المنطقة، وبالأخص في ضوء التصعيد الذي يقوم به وكلاء طهران، كاستهداف الحوثيين للملاحة في البحر الأحمر، واستهداف القواعد الأمريكية في العراق وسوريا. في هذا الإطار، من غير المتوقع أن يدفع ترامب في اتجاه الدخول في صدام عسكري مع طهران، وإنما سيكون أكثر ميلاً لطرح صيغة جديدة لسياسة "أقصى ضغط" التي تبناها ضد إيران خلال ولايته الأولى.

مجمل القول، إنه على الرغم مما يبدو كتباين في موقف المرشحين المتنافسين في السباق الرئاسي الأمريكي لعام 2024 تجاه منطقة الشرق الأوسط وقضاياها الحرجة، إلا أن كلا المعسكرين الديمقراطي والجمهوري يدعمان مسألة عدم اتجاه الأوضاع في المنطقة نحو المزيد من التصعيد، بل ويبحثان عن صيغ مختلفة لدعم استقرار المنطقة وتبريد الساعات الساخنة. إلا أنه من المفارقة أن سياسة واشنطن تجاه بعض الملفات والقضايا لم تُؤدَّ بالضرورة -كما كان متوقعاً- إلى التهدئة، وإنما لمزيد من الاشتعال، ويظل الدعم الأمريكي لإسرائيل في حربها على غزة نموذجاً واضحاً في هذا الصدد.

وعلى الرغم من الانتقادات العلنية لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، فإن ترامب سيتجنب إدانة إسرائيل، بل وسيعرقل أي تحرك دولي من شأنه النيل من إسرائيل وصورته. ومن المتوقع أيضاً أن تتجنب إدارته تحمل أي تكاليف ترتبط بإعادة بناء وإعمار غزة.

- **الإضرار بحل الدولتين:** بالنظر إلى ميراث ترامب خلال ولايته الماضية، فإن القضية الفلسطينية ستشهد ضغوطاً جمة قد تضر بمستقبل الدولة الفلسطينية ذاتها. وبشكل عام، سيكون "ترامب" أكثر ميلاً للسردية الإسرائيلية وأكثر دعماً لتنفيذ المطالب الإسرائيلية، ووضع رؤية إسرائيل بشأن "اليوم التالي" موضع التنفيذ، وقد يصل الأمر إلى الضغط



دوافع النهج الصيني الحذر إزاء أزمات الشرق الأوسط

تتجه الأوضاع في الشرق الأوسط نحو المزيد من عدم الاستقرار، جزاء ما خلفه استمرار حرب إسرائيل على قطاع غزة من تداعيات إقليمية، تمثل أحدث مظاهرها في تطور التصعيد بين إسرائيل وحزب الله إلى حد إعلان الجيش الإسرائيلي في 18 يونيو 2024 عن أنه "كجزء من تقييم الوضع، تمت الموافقة على الخطط العملية لشن هجوم على لبنان والمصادقة عليها". في ضوء ذلك، تتجه الأنظار نحو القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي كالصين، والتي يمكنها التدخل لوقف الحرب الراهنة وامتداداتها، إلا أنها تبنت نهجًا حذرًا، مما يطرح تساؤلات بشأن طبيعة الانخراط الصيني في الاضطرابات المتصاعدة الراهنة في الشرق الأوسط ومحدداته.

نوران عوضين

باحثة ببرنامج العلاقات الدولية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية



المتحدة، حيث التزمت بكين بتبني موقف داعم ومؤيد لغالبية مشاريع القرارات المقترحة لوقف إطلاق النار الفوري والدائم بالقطاع المُقدمة إلى مجلس الأمن. بينما امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 2722، الصادر في يناير 2024، الذي أدان هجمات الحوثيين على سفن البحر الأحمر، وطالب بوقفها الفوري، نتيجة عدم تضمينه دعوة صريحة لوقف فوري لإطلاق النار في غزة.

وفي سياق إبراز صورتها كدولة راعية لجهود السلام، استضافت بكين، في أواخر أبريل 2023، اجتماعات لممثلي حركتي فتح وحماس، بهدف بحث سبل تحقيق المصالحة الفلسطينية الداخلية وتشكيل قيادة فلسطينية موحدة، وذلك استناداً إلى أنه لا يمكن الحديث عن مؤتمر دولي للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أو وضع تصور بشأن اليوم التالي في غزة، دون وجود جبهة فلسطينية موحدة.

على الصعيد الإنساني، قررت الحكومة الصينية، في نوفمبر 2023، تقديم مليون دولار أمريكي كمساعدات نقدية عاجلة إلى لبنان لمساعدته في إعادة توطين المواطنين النازحين بسبب الاشتباكات الحدودية بين لبنان وإسرائيل. وفي أعقاب اختتام فعاليات منتدى التعاون العربي الصيني، مايو 2024، تعهد الرئيس الصيني بتقديم بلاده مساعدات إنسانية إلى غزة تُقدَّر بنحو 69 مليون دولار، والتبرع بثلاثة ملايين دولار لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

اعتبارات حاکمة

في مارس 2023، أعلنت الصين عن نجاح وساطتها في عودة العلاقات السعودية الإيرانية، وهي اللحظة التي نُظر إليها باعتبارها أكثر اللحظات محورية في تاريخ الحضور الصيني بالمنطقة، وأنها البداية الفعلية لنهج صيني جديد أكثر انخراطاً بشئون وأزمات المنطقة. مع ذلك، جاءت الحرب على غزة لتعيد الصين معها الالتزام بنهجها الحذر، الذي لا يتجاوز البعد الخطابى الدبلوماسى، الأمر الذي يمكن تفسيره تبعاً لمجموعة من الاعتبارات:

- تقديم دور بديل للقيادة الأمريكية: بالنسبة للصين، تدل الحروب في غزة وأوكرانيا على تراجع القوة والمصداقية

الخطابات والتحركات

التزمت الصين منذ اليوم الأول للحرب الإسرائيلية على غزة بالاكْتفاء بخطاب دبلوماسى يتضمن دعوة الأطراف المعنية إلى الحفاظ على الهدوء وممارسة ضبط النفس وإنهاء الأعمال العدائية على الفور، بجانب التأكيد على أن الطريق لحل هذا الصراع المتجدد يكمن في تنفيذ حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. شكّل هذا الخطاب محور التحرك الصينى خلال الجولات المختلفة لتداعيات حرب غزة، حيث أسست عليه استجابتها أيضاً إزاء التصعيد الجارى في البحر الأحمر، وكذا حيال التصعيد الإسرائيلى الإيراني المباشر في أبريل 2024.

وعلى الرغم من الدعوات الأمريكية والدولية المتكررة المطالبة بتدخل الصين كوسيط لإنهاء الصراع، نظراً لما تملكه من صلات وثيقة مع كافة الأطراف؛ اكتفت بكين بتكرار الدعوة إلى ضرورة وقف إطلاق النار الفوري، وذلك من منطلق أن استمرار الحرب على قطاع غزة هي المسبب الرئيسى وراء ما تشهده المنطقة من تصعيد ممتد.

اتصالاً بذلك، تؤكد بكين أن هناك أهدافاً قصيرة وطويلة المدى فيما يتعلق بإنهاء الحرب في غزة. فعلى المدى القصير، تطالب الصين بوقف فوري لإطلاق النار وتنفيذ قرار وقف إطلاق النار الذي أقره مجلس الأمن، في يونيو 2024. كما تطالب بتخفيف الأزمة الإنسانية، بما في ذلك ضمان المساعدات الإنسانية، ومعارضة التهجير القسرى للشعب الفلسطينى، والعقاب الجماعى لسكان غزة، علاوة على العمل على منع امتداد تأثير هذا الصراع والحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة بأكملها.

أما على المدى الطويل، فترى الصين أن حل قضية الشرق الأوسط لن يتحقق إلا من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وفي هذا الإطار، تؤكد الصين دوماً على ضرورة عقد مؤتمر دولى للسلام بالشرق الأوسط، لوضع جدول زمنى و خارطة طريق محددة حول تنفيذ "حل الدولتين"، بما يدفع في طريق التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية.

كانت هذه الرؤية حاضرة في كافة التحركات الصينية الخارجية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، ولا سيما داخل أروقة الأمم

في هذا الإطار، أعاد "إعلان بكين" المنبثق عن أعمال المنتدى العربي الصيني، والذي عُقد أواخر مايو 2024، التأكيد على مواصلة الصين والدول العربية دعم بعضهما بعضاً في القضايا ذات المصالح الجوهرية وتعميق التعاون العملي بينهما، في قضايا السياسة، والاقتصاد، والبنية التحتية، والموارد والبيئة، والتبادلات الثقافية، والفضاء، والتعليم والصحة، وغيرها من المجالات.

• **حماية المصالح الاقتصادية:** على الرغم مما أنتجته الحرب في غزة والتصعيد اللاحق في البحر الأحمر من إضرار بحركة التجارة الصينية العالمية، لم تتخلل بكين عن نهجها الحذر، وذلك في ضوء أنه لا يزال بإمكان الاقتصاد الصيني تحمل التكلفة المترتبة على التصعيد، والتي تظل أقل من مثيلتها المسجلة في وقت جائحة كوفيد-19. كما منح الإعلان الحوئي توفير ممر آمن أمام السفن الصينية ميزة تنافسية لصالح بكين، إذ بات على السفن التي لا تزال تعبر المضائق إلى البحر الأحمر عرض الأعلام الصينية بشكل بارز، والتأكيد عبر أنظمة التعريف الآلية الملكية الصينية للسفينة، أو حتى وجود طاقم صيني عامل بالسفينة.

تأسيساً على ما تقدم، من غير المتوقع أن تتجه بكين خلال الفترة المقبلة نحو العدول عن نهج التدخل الحذر، خاصة في ظل ما تحقق من مكاسب ناتجة عن تورط الولايات المتحدة المتزايد بالصراع. فمن ناحية، يظل من مصلحة بكين أن تستمر واشنطن في تحمل مهمة الضامن الأمني للمنطقة، نظراً لما يوفره ذلك من تأمين مجاني لمصالحها المتنامية بالمنطقة. ومن ناحية أخرى، يدرك القادة الصينيون أن استمرار تبني خطاب دبلوماسي مُشكك في الدور الأمريكي بالصراع هو وسيلة منخفضة التكلفة لحشد الأصوات العالمية المناهضة للهيمنة الأمريكية، وخاصة بين دول الجنوب العالمي.

وبالتالي، من المرجح أن تحافظ الصين على تدخل دبلوماسي هادئ، يدعو الأطراف إلى خفض التصعيد وإنهاء الصراع، دون المُضي في تحركات غير مضمونة عواقبها على صورتها العالمية ومكاسبها المُحققة داخل المنطقة، وذلك في ضوء افتراض استمرار احتفاظها بالقدرة على تحمل التكلفة المترتبة على الصراع، وعدم تعرض مصالحها الاقتصادية للتهديد بشكل خطير.

الأمريكية العالمية، ولا سيما بين دول الجنوب العالمي. بناءً عليه، اتجهت بكين منذ بدء الحرب نحو التشكيك في الدور الأمريكي عبر تسليط الضوء على تعارض موقف واشنطن من الصراع مع موقف بكين المماثل إلى حد كبير لمواقف دول الجنوب العالمي، التي ترى في تحيُّز الولايات المتحدة لصالح إسرائيل عائقاً أمام التوصل إلى حل الدولتين الذي من شأنه حل الصراع.

وردًا على استخدام الولايات المتحدة لحق النقض ضد مشروع قرار "يوصي الجمعية العامة بقبول دولة فلسطين عضواً في الأمم المتحدة"، أشار بيان صادر عن وزارة الخارجية الصينية، في أبريل 2024، إلى استياء المجتمع الدولي من استخدام الولايات المتحدة لحق النقض، مؤكداً على "أن حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة لا ينبغي أن يكون نتيجة للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، بل ينبغي أن يمنح فلسطين شروط تفاوض متساوية، وأن يكون خطوة مهمة نحو حل الدولتين".

وفي ضوء عدم تمكن الضربات الأمريكية من ردع تهديدات الحوثيين بالبحر الأحمر، بالإضافة إلى عدم استجابة إسرائيل لأي من مقترحات الهدنة، ربما تأمل بكين أن يؤدي الوضع بالمنطقة إلى إضعاف الصورة العالمية لواشنطن، بما يعزز من السردية الصينية الخاصة بأهمية الانتقال إلى عالم متعدد الأقطاب أكثر عدلاً.

• **ترسيخ المكانة داخل المنطقة:** يرتبط التزام الصين بنهج حذر إزاء الصراع الراهن في الشرق الأوسط برغبتها في الحفاظ على موقعها الذي أسسته خلال السنوات الماضية داخل منطقة الشرق الأوسط، واستطاعت في إطاره ترسيخ مكانتها كشريك سياسي واقتصادي مع جميع دول المنطقة. من هنا، تدرك بكين أن استجابتها للمطالبات الغربية بممارسة أي ضغوط سواء على إيران أو على الحوثيين، لن يحقق أي نتائج إيجابية، وإنما قد يُعرض العديد من المصالح والمبادرات الصينية بالمنطقة للخطر، والتي يعد من أهمها مشروع الحزام والطريق، وكذا وساطتها الناجحة ما بين السعودية وإيران. لذلك، آثرت بكين الحفاظ على نهج عدم التدخل المباشر مقابل الاهتمام بتعزيز المصالح المشتركة التي تجمعها مع دول المنطقة.

كيف توظف روسيا اضطرابات الإقليم لتوسيع نفوذها؟

تمثل الاضطرابات المتصاعدة في منطقة الشرق الأوسط سياقاً محفزاً لبعض القوى الكبرى خاصة روسيا لتوسيع نفوذها ومصالحها الجيوستراتيجية، فضلاً عن الاستفادة من بعض الأوراق الإقليمية في حربها الدائرة في أوكرانيا في مواجهة القوى الغربية وأوروبا التي تسعى لتحجيم قدرات موسكو. يأتي ذلك بينما يتعقد الموقف أكثر في المنطقة مع استمرار حرب غزة، وفشل التحالفات الغربية في ردع الحوثيين عن مهاجمة السفن في البحر الأحمر، ناهيك عن احتمال توسع التصعيد بين حزب الله وإسرائيل إلى نزاع شامل. فكيف يمكن فهم التعامل الروسي مع الأوضاع الراهنة في المنطقة؟

أحمد السيد

باحث ببرنامج العلاقات الدولية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية



أهداف استراتيجية

تبنت روسيا في ظل قيادة بوتين سياسة خارجية أكثر نشاطاً تستند إلى مبدأي القوة والحماية الوطنية، حيث تسعى إلى استعادة دورها كقوة عظمى للتصدي للهيمنة الأمريكية المطلقة من خلال استخدام وسائل النفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي لزيادة التأثير في مناطق مُختلفة من العالم. في السياق ذاته، تسعى روسيا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، **من أبرزها:**

- استغلال روسيا الاضطرابات الإقليمية لتعزيز مكانتها كلاعب دولي رئيسي عبر بناء تحالفات مع دول المنطقة، حيث يعزز هذا النهج من قدرتها على التأثير في القرارات السياسية الإقليمية. في السياق ذاته، تُعزز موسكو علاقاتها مع القوى الإقليمية الكبرى مثل إيران وتركيا لتعزيز موقفها التفاوضي في مواجهة النفوذ الغربي في المنطقة.

- تعزيز الوجود العسكري الروسي في المنطقة لتحقيق توازن استراتيجي مقابل النفوذ الغربي، خاصة الأمريكي، وذلك من خلال إنشاء قواعد عسكرية، مثل قاعدة حميميم في سوريا لضمان وجود دائم لها في البحر الأبيض المتوسط، فضلاً عن إتاحة القدرة على التدخل السريع في الأزمات الإقليمية وحماية مصالحها الحيوية، كما تُسهم التدريبات والصفقات العسكرية الروسية مع دول المنطقة في تعزيز علاقاتها العسكرية مع دول المنطقة.

- توسيع الصادرات الروسية من الأسلحة والطاقة لدول المنطقة من خلال توقيع اتفاقيات تجارية واستثمارية، حيث أبرمت موسكو عقوداً مع دول مثل مصر وليبيا وسوريا لتطوير حقول النفط والغاز والبنية التحتية للطاقة.

أدوار متعددة

تلعب موسكو أدواراً متعددة في عدة ساحات شرق أوسطية لتعزيز مصالحها الاستراتيجية لتحقيق مصالحها الاقتصادية والعسكرية، وتبرز التدخلات الروسية في سوريا وليبيا واليمن **كأمثلة واضحة على هذا النهج:**

- **سوريا:** ساهم الدعم الروسي لنظام بشار الأسد في تحويل موازين الصراع لصالحه، وكانت قاعدة حميميم الجوية في اللاذقية مركزاً للعمليات الروسية، وهي القاعدة التي أعطت موسكو القدرة على تنفيذ عمليات جوية مستمرة وضمان وجود دائم لها في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، عززت روسيا وجودها البحري في ميناء طرطوس، مما مكّنها من امتلاك منفذ على البحر الأبيض المتوسط. هذا الوجود العسكري لم يُمكن فقط نظام الأسد من الصمود، بل أتاح أيضاً لموسكو تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الحكومة السورية، والتأثير بشكل مباشر في مسار الحرب وتوازن القوى الإقليمي.

- **ليبيا:** دعمت روسيا الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر لتعزيز نفوذها في شمال أفريقيا والسيطرة على موارد النفط الليبية. كما أن الوجود الروسي في ليبيا أتاح لموسكو موطئ قدم استراتيجي يمكنها من التأثير في الممرات البحرية في البحر الأبيض المتوسط، أو تعزيز وجودها في أفريقيا واستغلال الفوضى الإقليمية لتعزيز مصالحها الاقتصادية والعسكرية.

- **اليمن:** لعبت روسيا دوراً غير مباشر في دعم جماعة الحوثيين، مستفيدة من الأزمة لتعزيز نفوذها في البحر الأحمر، وهو ممر مائي استراتيجي حيوي للتجارة الدولية والنقل البحري، كما تستخدم موسكو الأزمة اليمنية كوسيلة لتعزيز علاقاتها مع إيران، التي تدعم أيضاً الحوثيين، مما يمكنها من تكوين تحالفات إقليمية مؤثرة توازن النفوذ الغربي في المنطقة.

- **القضية الفلسطينية:** تنتهج روسيا استراتيجية متوازنة إزاء القضية الفلسطينية للحفاظ على علاقاتها مع كل من إسرائيل وفلسطين، حيث تتجنب الانحياز الكلي لأي طرف، مما يمكنها من لعب دور الوسيط في الصراع. في السياق ذاته، تضغط روسيا لإيجاد حلول سلمية تحقق مصالح جميع الأطراف، وتتوافق مع الشرعية الدولية. فقد قدمت روسيا مشروع قرار في مجلس الأمن لوقف إطلاق النار وإدانة العنف ضد المدنيين في حرب غزة، إلا أنه تم رفضه بعدما لم يحصل على الأغلبية المطلوبة.



القوى الداخلية بين الدول الأعضاء، مما ينعكس على تعاطيهم مع النفوذ الروسي المتنامي.

على صعيد آخر، أدى توسع النفوذ الروسي في المنطقة إلى إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية وظهور تكتلات جديدة. حيث تعززت علاقات روسيا مع دول مثل تركيا وإيران، حيث يتعاون الثلاثي في قضايا متعددة مثل الصراع السوري والطاقة. ويسعى هذا التحالف إلى تحقيق توازن في مواجهة النفوذ الغربي وتقاسم المصالح الاقتصادية والسياسية. كما تتجه دول أخرى في المنطقة إلى تعزيز علاقاتها مع روسيا كوسيلة لموازنة ضغوط الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وهذا التحول في التحالفات يعكس التغييرات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة نتيجة لتدخلات القوى الكبرى وسعيها لتحقيق مصالحها الاستراتيجية.

في الأخير، تسعى روسيا إلى استغلال الاضطرابات الإقليمية في الشرق الأوسط لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، مستخدمةً في ذلك أدواتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية لتعزيز نفوذها. في الوقت نفسه، تواجه هذه التحركات الروسية ردود فعل متباينة من القوى الدولية والإقليمية، مما يساهم في إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية والتوازنات الدولية. وتبقى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ساحة رئيسية للصراع بين القوى الكبرى، مع استمرار التدخلات الروسية لتحقيق مصالحها وتعزيز مكانتها على الساحة الدولية.

تستفيد أيضاً روسيا من استمرار الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي بطرق متعددة، أبرزها تشتيت انتباه الغرب عن الأزمة الأوكرانية، حيث إن ارتفاع مستوى الدعم الأمريكي والأوروبي لإسرائيل عسكرياً ومادياً سيؤدي إلى تقليص حجم المساعدات المقدمة لأوكرانيا.

استجابات متباينة

تشهد الاستجابة الدولية للتوسع الروسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تبايناً في ردود الفعل. إذ ترد الولايات المتحدة على التوسع الروسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن طريق فرض عقوبات تستهدف قطاعات حيوية مثل الطاقة والدفاع، والتي تعتمد عليها روسيا في تعزيز وجودها الإقليمي. في الوقت نفسه، يتبنى الاتحاد الأوروبي موقفاً متحفظاً تجاه التدخل الروسي في المنطقة، مع التأكيد على الحاجة إلى الحلول الدبلوماسية والسياسية للأزمات الإقليمية. كما تتنوع ردود الفعل الأوروبية بين دعم العقوبات الاقتصادية ضد روسيا والدعوات للحوار والتفاوض لحل النزاعات.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن التوسع الروسي في الشرق الأوسط يشكل تهديداً لاستقرار الإقليمي ويؤثر في مصالحه الاقتصادية والأمنية في المنطقة. مع ذلك يسعى إلى الحفاظ على قنوات التواصل مع موسكو لتجنب تصعيد التوترات والعمل على إيجاد حلول سلمية للأزمات. في سياق آخر، تتأثر سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة بتوازنات



قضايا أمن و دفاع

- انعكاسات توسع الاضطراب الإقليمي على حرب غزة
- لماذا فشل الردع الغربي للحوثيين في البحر الأحمر؟
- سيناريوهات دور إيران في التصعيد بين إسرائيل وحزب الله
- اتجاهات الصراع السوداني في ظل تراجع فرص التسوية

انعكاسات توسع الاضطراب الإقليمي على حرب غزة

تهدد إسرائيل بتوسيع نطاق حرب غزة، وذلك عبر شن حرب ضد حزب الله اللبناني. ففي 20 يونيو 2024، كشف مسؤولون إسرائيليون لنظرائهم الأمريكيين عن استعداد الجيش الإسرائيلي لتوغل بري وهجوم جوي على لبنان، وهي الخطط التي تعارضها واشنطن، وذلك قبل أن تكشف صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية، في أواخر يونيو، أن وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت، بات يرى أن فتح جبهة جديدة ضد حزب الله "لن يكون قرارًا حكيماً". وما بين التهديد والتهدة، فإن الواقع الميداني يكشف عن استمرار القصف المتبادل بين إسرائيل وحزب الله لأكثر من ثمانية أشهر، مما يطرح تساؤلاً حول فرص اندلاع حرب شاملة بين إسرائيل وحزب الله، وانعكاس ذلك على مسار الحرب الجارية في قطاع غزة.

د. شادي عبد الوهاب منصور

أستاذ مشارك في كلية الدفاع الوطني، أبو ظبي



زيادة عدد الفلسطينيين عن اليهود في فلسطين التاريخية، بدءًا من العام 2020، بل إن مساعي اليمين المتطرف لإقامة مستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية قد أوجد واقعًا جديدًا، وهي صعوبة -إن لم يكن استحالة- الفصل بين الفلسطينيين واليهود، أي حل الدولتين صار حلًا غير مطروح على الطاولة من الناحية الفعلية، وهو ما يعني أن حل الدولة الواحدة هو الحل الوحيد القائم عمليًا، أي إن إسرائيل قد تكون مرشحة لكي تسير على نهج جنوب أفريقيا حينما اضطرت في النهاية لتفكيك حكم الفصل العنصري، الذي هيمن عليه البيض لصالح حكومة من أصحاب البلد الأصليين.

- **استعادة الثقة المفقودة:** قامت عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي على مدار العقود الماضية على افتراض رئيسي، وهو ضرورة قيام تل أبيب بتوجيه ضربات استباقية لمجابهة أي تهديد قبل تشكله، وذلك للتغلب على أحد أوجه القصور الذي تعاني منه إسرائيل، وهي افتقادها للعمق الاستراتيجي. وسعت لترجمة هذه الاستراتيجية عمليًا من خلال بناء الأسوار، وكذلك امتلاك نظم الدفاع الجوي القادرة على حماية وتأمين إسرائيل من كافة التهديدات، وفقًا للتصور الإسرائيلي. وجاءت الجولة الأخيرة من الحرب بين إسرائيل وحماس لتكشف عن فشل هذه النظرية بشكل كامل.

فقد عجزت إسرائيل ابتداءً عن توقع هجمات حماس، وتوجيه ضربات استباقية للحركة، كما كان من المفترض أن يحدث، وفقًا لعقيدتها. بل إن مسار الحرب وما تخلله من مواجهات بين إسرائيل من جانب، وكل من حماس وحزب الله وإيران من جانب آخر، كشف عن عجز القبة الحديدية عن توفير الحماية لإسرائيل، وهو ما وضح في تمكن صواريخ إيران الباليستية من الوصول إلى قاعدتي نفاطيم ورامون اللتين تقعان بالقرب من مفاعل ديمونة وتتمتعان بأهمية كبيرة، خاصة الأولى التي تضم طائرات إسرائيل الشبحية من طراز "إف-35"، كما أنها القاعدة التي تستقبل الدعم الأمريكي العسكري لإسرائيل .

تقييم أهداف إسرائيل

وضعت إسرائيل لنفسها عددًا من الأهداف لتحقيقها من حرب غزة، وتمثل في القضاء على حركة حماس، وأسر أو قتل قادتها وتحطيم قدرتها العسكرية وإنهاء حكمها لغزة، فضلًا عن الإفراج عن الرهائن المحتجزين، بالإضافة إلى الحفاظ على استمرار الدعم الأمريكي، والذي يضمن لها مواصلة الحرب من قطاع غزة، عبر إمدادها بالذخيرة والأسلحة، كما ساهم في حمايتها من هجمات إيران بالصواريخ الباليستية والطائرات المسييرة في أبريل 2024. ويلاحظ أنه من مراجعة الأهداف الإسرائيلية، **يمكن الوقوف على عددٍ من الاستنتاجات، وهي كالتالي:**

- **أهداف غير قابلة للتحقيق:** أخفق الجيش الإسرائيلي في تحقيق الأهداف سابقة الذكر على الرغم من دخول الحرب شهرها العاشر، فلم تنجح إسرائيل في الإفراج عن أغلب الأسرى، كما أن هدفها من القضاء على حماس لم يتحقق، في حين أن سير العمليات العسكرية يكشف عن استمرار نجاح الحركة في شن هجمات ضد القوات الإسرائيلية، وتكبيدها خسائر في المعدات والأفراد، باتباع أسلوب حرب العصابات. ويلاحظ أن حجم قوات حماس يقدر بما بين 15 و20 ألف مقاتل فقط. ولا يستطيع أحد أن يحسب مدى الضرر الذي تعرضت له هذه القوات، وإن كان من المؤكد أن الحركة لم تتعرض لخسائر فادحة، نظرًا لاستمرارها في تنفيذ هجمات ضد القوات الإسرائيلية في كافة أنحاء قطاع غزة. من جهةٍ أخرى، فإنّ تسبب إسرائيل في سقوط عشرات الآلاف من الفلسطينيين أغلبهم من المدنيين، قد أثار الرأي العام الغربي ضدها، وإن لم يطرأ تغيير كبير على موقف الحكومات الرسمية بصورة تفرض ضغطًا على إسرائيل لوقف الحرب الجارية.

- **أهداف خفية:** هناك أهداف خفية لإسرائيل عجزت عن تحقيقها، فقد سعت تل أبيب لاستثمار هجوم 7 أكتوبر 2023، ومحاولة وصمه بالإرهاب، لكي تحصل على ضوء أخضر أمريكي لتصفية القضية الفلسطينية، عبر طرد الفلسطينيين من أراضيهم، خاصة قطاع غزة، وذلك نظرًا للمعضلة "الوجودية" التي تواجه الدولة العبرية، وهي

العديد من الطائرات المسيرة والصواريخ دقيقة التوجيه.

في هذا الإطار، يمكن فهم تصريح رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة، الجنرال تشارلز براون، بأنه "من غير المرجح أن تكون الولايات المتحدة قادرة على مساعدة إسرائيل في الدفاع عن نفسها في حرب أوسع نطاقاً يخوضها حزب الله ضدها"، موضحاً أنه "من الصعب صدّ الصواريخ قصيرة المدى التي يُطلقها حزب الله بشكل روتيني عبر الحدود إلى إسرائيل". كما أضاف أن "إيران ستدعم حزب الله بشكل أكبر مما تفعل مع مقاتلي حماس في غزة، خاصة إذا شعرت طهران أن الحزب يتعرض لتهديد كبير".

من جهةٍ أخرى، فإن متابعة مسار السياسة الأمريكية ضد وكلاء إيران الإقليميين، سواء الحوثيين في اليمن، أو مليشيات الحشد الشعبي في العراق؛ يكشف أنها تفضل تبني سياسة دفاعية تقوم على محاولة وقف التهديدات، وليس القضاء على مصدر التهديد، وذلك على الرغم من أن هذه السياسة لم تنجح حتى الآن في وقف تهديدات الحوثيين للملاحة في البحر الأحمر. ومن المتوقع أن تستمر واشنطن في هذه السياسة، نظرًا لعدم رغبتها في التورط في حرب إقليمية تستنزفها وتشغلها عن صراعات القوى الكبرى مع روسيا والصين.

في ظل هذا الوضع، ونظرًا لصعوبة تصور أن تتخلى واشنطن عن إسرائيل، فإن التكلفة العسكرية لمثل هذا الدعم سوف تكون مرتفعة. فهي من جهةٍ تدعم استمرار سياسات إسرائيل العدوانية واحتلالها للأراضي العربية، وذلك في الوقت الذي تهاجم فيه روسيا لاحتلالها أراضي أوكرانيا، كما أن الدعم العسكري لإسرائيل، خاصة فيما يتعلق بإمدادها بنظم دفاع جوي لحمايتها، سوف يجيء حتمًا على حساب أوكرانيا، خاصة في الوقت الذي أوقفت فيه واشنطن صادراتها من نظم الدفاع الجوي لتوفيره لأوكرانيا لمساعدتها في التغلب على الضربات الروسية للبنية التحتية العسكرية الأوكرانية.

تهديدات أكبر لإسرائيل: استطاع حزب الله من خلال المواجهات المستمرة منذ بضعة أشهر تحقيق استهداف مباشر لمنصة القبة الحديدية في ثكنة راموت نفتالي، في يونيو 2024، وهو ما يعني أن جانبًا من صواريخه سوف يتمكن من تجاوز نظم الدفاع الجوي الإسرائيلية، وهو ما يرتب تهديدات كبيرة لإسرائيل، خاصة وأن طائرة حزب الله المسيرة استطاعت تصوير مواقع إسرائيلية حساسة،

على الجانب الآخر، تمكن حزب الله من توظيف مُسيرتين لتصوير مناطق في شمال إسرائيل، مخترقًا بذلك الدفاعات الجوية ونظم الحرب الإلكترونية الإسرائيلية، في رسالة مبطنة مفادها أن أي اندلاع لمواجهة بين الجانبين سوف تعني عجز إسرائيل عن مواجهة مئات الصواريخ والطائرات المسيرة التي يطلقها الحزب.

انعكاسات على مستقبل نتنياهو: في ضوء ما سبق، فإن أي وقف للعمليات العسكرية في ظل الظروف الراهنة سوف يعني خسارة استراتيجية لإسرائيل، وهو الأمر الذي سوف يترتب عليه نهاية مستقبل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو سياسيًا، إذ إنه سوف يتحمل مسؤولية الإخفاق عن منع هجوم 7 أكتوبر، فضلًا عن تقديمه للمحاكمة القضائية بتهم الفساد التي تلاحقه. وبالتالي، فليس أمام نتنياهو سوى محاولة الخروج بأي نصر عسكري، وهو الأمر العسير في ظل وضعه أهدافًا عسكرية غير قابلة للتحقيق، لذلك قد يعتمد نتنياهو للتصعيد عبر فتح جبهة أخرى للحرب ضد حزب الله، وهو خيار لا يقوى عليه بدون دعم أمريكي كامل.

تكلفة التصعيد الإقليمي

يلاحظ أن خيار التصعيد الإقليمي بين إيران وإسرائيل قد تراجع بشدة بعد المواجهات المتبادلة بين الجانبين بالصواريخ والطائرات المسيرة، في أبريل 2024، والتي كشفت عن رغبة كل منهما في تفادي حرب مباشرة بينهما. لذلك، فإن الخيار البديل هو حرب بين حزب الله اللبناني وإسرائيل. وبمراجعة حسابات الأطراف المعنية، يتكشف أن مثل هذا التصعيد سوف تكون له تكلفة مرتفعة على إسرائيل والولايات المتحدة، وهو ما يمكن تفصيله على النحو التالي:

الانشغال الأمريكي بالحرب الأوكرانية: تمثل أحد الانعكاسات السلبية للحرب الإسرائيلية على غزة في بدايتها، في تسببها في انكشاف أمريكي؛ إذ أدى دعم واشنطن للجيش الإسرائيلي، في بداية الحرب، بالذخيرة إلى تراجع قدرة واشنطن عن إمداد أوكرانيا بالذخيرة، وهو ما ساهم في نجاح الجيش الروسي في تحقيق تقدم عسكري وقتها. لذلك، فإن اندلاع أي مواجهة عسكرية جديدة مع حزب الله سوف تتطلب تورطًا أمريكيًا أكبر مقارنة بحماس، بسبب أن القوة العسكرية لحزب الله أكبر، سواء من حيث العمداد، أو السلاح، فضلًا عن امتلاك حزب الله

العراق، وهو ما يجعل حسم المعارك لصالح إسرائيل أمراً صعباً، على غرار الحرب الإسرائيلية الجارية تجاه قطاع غزة.

- **تبدّل خارطة التحالفات الإقليمية:** لا شك أن إقدام واشنطن على مساعدة إسرائيل في حربها ضد الفلسطينيين، أو ضد حزب الله اللبناني، واستمرار غياب أي سياسة أمريكية عملية لإحياء حل الدولتين، سوف يؤدي في النهاية إلى اتجاه الدول العربية الرئيسية إلى إعادة تقييم جدوى الرهان على واشنطن لوقف التصعيد الإسرائيلي، وهو الأمر الذي يدفع هذه الدول إلى الانفتاح أكثر على القوى الكبرى الأخرى، خاصة روسيا والصين، التي اعتبرت حماس حركة مقاومة، وأدانت السياسات الإسرائيلية، وحملتها مسئولية تردي الأوضاع في قطاع غزة.

ولا شك أن مواصلة إسرائيل سياستها التصعيدية تجاه قطاع غزة سوف يدفع القوى الإقليمية المختلفة للتحسب من إمكانية اتجاهها إلى محاولة إحياء مسار طرد الفلسطينيين من أراضيهم باتجاه دول الجوار، وهو ما يجعل خيار المواجهة العسكرية معهم خياراً غير مستبعد، وهو ما يجعل هذه الدول تفكر في مراجعة خارطة تحالفاتها الدولية الراهنة، والانفتاح على روسيا والصين، للحصول على دعمهما العسكري في مواجهة أي حرب محتملة مع إسرائيل، وهي الحرب التي كانت مستبعدة قبل الحرب الإسرائيلية الأخيرة ضد قطاع غزة.

ختاماً، يتضح أنّ انتهاج إسرائيل سياسات التصعيد الإقليمي تجاه لبنان، أو دول الجوار، لن ينعكس سلباً على إسرائيل من خلال إحباط مساعيها لتحقيق أي من أهدافها المعلنة أو الخفية من حربها ضد قطاع غزة؛ بل سوف يُعرّضها لمخاطر حرب جديدة، لن تكبدها وحدها خسائر فادحة، ولكنها سوف تؤدي إلى مزيدٍ من التورط الأمريكي في الشرق الأوسط، بما ينعكس سلباً على جهودها لمحاربة روسيا عبر أوكرانيا في المسرح الأوروبي، وكذلك جهودها لتطويق الصين، كما قد يؤدي إلى خسارة واشنطن حلفاءها الإقليميين.

مثل مصانع رافائيل في الشمال وميناء حيفا وغيرها من المواقع الاستراتيجية الإسرائيلية دون أن تتمكن الأخيرة من إسقاطها. من جهة أخرى، تمكّن حزب الله من استخدام نظام دفاع جوي لإسقاط طائرة إسرائيلية متطورة من طراز "هرمز 900". تأتي كل هذه التطورات في إطار حرص حزب الله على إرسال رسائل لتل أبيب مفادها أن الحزب يمتلك أسلحة لم تكن إسرائيل تدرك أنه يمتلكها، بل وأن هناك قدرات أخرى يمتلكها الحزب قد لا تتمكن إسرائيل من اكتشافها إلا بعد اندلاع حرب شاملة بين الجانبين، وذلك لتحقيق عنصر المفاجأة، وهو ما يعني أن حرباً مثل هذه لن تكون سهلة على إسرائيل.

وبخلاف حركة حماس المحاصرة في قطاع غزة، فإن تل أبيب لن تتمكن من إيقاف أي دعم إيراني لحزب الله من سوريا، على نحو ما كان عليه الوضع في حرب 2006، وهو ما يجعل حرب حزب الله مع إسرائيل حرباً غير محسومة. كما أنّ اتجاه حزب الله إلى بناء أنفاق جنوب نهر الليطاني، لتأمين قواته، واتخاذها قاعدة لإطلاق صواريخ، يعني أن إسرائيل سوف تدخل في حرب استنزاف كبيرة، تشغلها أكثر عن التركيز على الدول المعادية لها، خاصة إيران.

- **مواصلة إيران برنامجها النووي:** تمكّنت إيران من تحقيق أحد أهدافها من خلال الحرب الدائرة بين إسرائيل وغزة، فقد نجحت في تحقيق انشغال أمريكي وإسرائيلي عن برنامج طهران النووي، أو حتى وكلائها المسلحين، وقد وضع ذلك في قيام طهران، في يونيو 2024، بتركيب مئات الوحدات الجديدة من أجهزة الطرد المركزي المتطورة في فوردو ونطنز، وذلك في الوقت الذي ألغت فيه إيران التصريح لدخول "المفتشين ذوي الخبرة" التابعين للوكالة لأراضيها. وبالتالي، فإن الانشغال الإسرائيلي بحربٍ على جبهتين، قائمة مع حماس ومحتملة مع حزب الله، سوف يجعلها غير قادرة على إنفاذ تهديداتها السابقة بأن امتلاك إيران سلاحاً نووياً سوف يشكل خطراً أحمر، وسوف تعمل إسرائيل على منعه.

على الجانب الآخر، فإنه ليس بوارد أن تغامر إيران بالدخول في مواجهة مباشرة مع إسرائيل، بل سوف تكتفي بتورط إسرائيل في حرب ضد حزب الله، وتعتمد إلى دعم الأخير، سواء من خلال إرسال مقاتلين من الحرس الثوري، أو المليشيات الشيعية من

لماذا فشل الردع الغربي للحوثيين في البحر الأحمر؟

منذ إعلان جماعة الحوثي "أنصار الله" في اليمن عن استهداف السفن المارة في البحر الأحمر، تضامناً مع قطاع غزة وكألية ضغط على إسرائيل وحلفائها الغربيين، ولا سيما الولايات المتحدة، من أجل وقف إطلاق النار في غزة؛ تم تسجيل تراجع شديد في حركة الملاحة بالبحر الأحمر، وحركة التجارة الدولية، وذلك على الرغم مما بُذل من جهود غربية متفرقة لاستعادة الأمن والاستقرار بالمنطقة، بما يكشف عن إخفاق سياسة الردع الغربي في وضع حدٍّ للتصعيد الحوثي، ويدفع إلى التساؤل حول تأثير أسباب ذلك الإخفاق وتداعياته على أمن البحر الأحمر.

بسمة سعد

باحثة في برنامج قضايا الأمن والدفاع
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية



أسباب الفشل

تتعدد الأسباب التي تقف وراء إخفاق استراتيجية الردع الغربي للحوثيين في البحر الأحمر، **ومن أبرزها:**

بعيداً عن مهام قوات "حارس الازدهار"، وبالتالي ضعف مستوى التنسيق العملياتي بين الجانبين، مما ساهم بشكل كبير في تقويض جهود ردع الحوثي، والكشف عن تنافس المبادرات وأي منها هو الأكثر فاعلية في استعادة الردع الاستراتيجي.

أما بالنسبة للتحركات الفردية، فقد نشرت الصين في فبراير 2024، أسطولاً بحرياً في خليج عدن لحماية سفنها، مع تأكيد بكين عدم مشاركة قواتها في أي عمل عسكري مباشر في المنطقة، كما زادت البحرية الهندية من دورياتها في البحر الأحمر ونشرت 5 مدمرات صواريخ موجهة وطائرة دورية بحرية، وحبّذت هي الأخرى إعلاء سياسة "عدم الانحياز" رغم تأييد رئيس الوزراء الهندي "ناريندرا مودي" للحرب الإسرائيلية على غزة، وذلك لسببين محتملين، أولهما: أن الهند نجحت في الجمع بين الأقطاب المتناقضة، فومباي أحد شركاء واشنطن، كما أنها تُحافظ على علاقات دبلوماسية جيدة مع إيران. وثانيهما: رغبة الهند في الاحتفاظ بحرية عملياتها التي قد تتقلص إذا انضمت إلى عملية "حارس الازدهار".

• **غياب نهج دبلوماسي أمريكي مع الحوثي:** على الرغم مما اتخذته واشنطن من سياسات محدودة لتقويض قدرات جماعة الحوثي، مثل تصنيفها كجماعة إرهابية في يناير 2024، وفرضها عقوبات مالية إضافية في يونيو 2024 على عدد من الأفراد والكيانات الداعمة للحوثي؛ إلا أن الاستراتيجية العامة لواشنطن لا تزال تعتمد بشكل مفرط على الأداة العسكرية التي تزيد إشعال الوضع في اليمن والبحر الأحمر، بما يتناقض مع السياسة الأمريكية الرامية نحو إنهاء الحرب في اليمن، ويُعقد أية جهود أمريكية رامية نحو تهدئة التوتر مع إيران. ومن ثم يدفع البعض نحو الدعوة لانتهاج مسار دبلوماسي عبر خلق قناة تواصل مع جماعة الحوثي للوقوف على مطالبهم التي قد تتجاوز في مضمونها وقف إطلاق النار في غزة كأبرز المطالب، لتشمل رفع العقوبات عن طهران، والتوصل لتسوية سياسية يمنية تأتي وفقاً لأجندة الحوثي.

• **ضعف الإمكانيات العسكرية الغربية لردع الحوثي:** عبّر عن ذلك قائد عملية "أسبيدس" فاسيليوس جريباريس،

• **مقاربة عسكرية مرنة للحوثي:** تنعكس تلك المرونة في قدرة الحوثيين على تطوير وتكييف تكتيكاتهم وتوظيف أدواتهم العسكرية، وفقاً للمعطيات الميدانية في منطقة البحر الأحمر، فقد بدأت الجماعة بتوظيف طائرات غير مأهولة لأغراض الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، ثم استخدمت صواريخ كروز باليستية مضادة للسفن للمرة الأولى يصل مداها إلى حوالي 483 كم تقريباً، كصاروخي "عاصف" و"المنذب 2" اللذين يُعدان من أقوى الأسلحة في ترسانة الحوثيين، إضافة إلى استخدام الجماعة للزوارق غير المأهولة، وهي جهود مدعومة بمعلومات استخباراتية من سفن المراقبة الإيرانية والرادارات الساحلية.

• **غياب استراتيجية ردع غربية توافقية:** وجد المجتمع الدولي، سواء كدول أو كتكتلات إقليمية، أن الحاجة ماسة لوقف التصعيد في البحر الأحمر، لكن اختلف حول الأهداف الاستراتيجية وكيفية استعادة عنصر الردع الاستراتيجي في البحر الأحمر، مما كشف عن غياب رؤية واستراتيجية ردع غربية، وكذلك إقليمية توافقية على كيفية مواجهة هجمات الحوثي. فقد أعلنت الولايات المتحدة، في ديسمبر 2023، عن تشكيل قوات "حارس الازدهار"؛ إلا أنها لم تتلقَ دعماً إقليمياً أو دولياً، باستثناء المملكة المتحدة والبحرين، لأسباب متعددة منها تحقّق بعض الدول على الانخراط في تحالف تقوده واشنطن (الداعم الرئيسي لتل أبيب)، ولكون الانضمام له لا يتسق مع مواقفها أو لتخوفها من وقوع مصالحهم في مرمى ضربات الحوثي. وبالفعل، بدأت واشنطن وحليفتها لندن في فبراير 2024 أولى ضرباتهما لمواقع تمركز الحوثي.

في أعقاب ذلك، أطلق الاتحاد الأوروبي عملية "أسبيدس"، في 19 فبراير 2024، كعملية منفصلة من أجل تنفيذ مهام دفاعية لحماية حركة التجارة الدولية، وهو ما يعني تحرك قوات أسبيدس

تداعيات متعددة

تتعدد المخاطر الناجمة عن استمرار التصعيد الحوثي وفشل الردع الغربي، ومن أبرزها:

- **الإضرار بالاقتصاد العالمي:** خلص تقرير وكالة استخبارات الدفاع الأمريكية في يونيو 2024، إلى أن 65 دولة و29 شركة شحن كبرى تأثرت بهجمات الحوثي. كما ارتفعت تكاليف الشحن من حوالي 1600 دولار في المتوسط إلى أكثر من 5000 دولار، كما انخفض شحن الحاويات بنسبة 90% عبر البحر الأحمر، وهو ما انصرف إلى انخفاض عائدات مصر من قناة السويس؛ حيث سجلت البيانات الصادرة عن شركة مارين ترافيك في يونيو 2024، انخفاض ناقلات البضائع التي تمر عبر قناة السويس في يونيو 2024 بنسبة 79.6%، مقارنة بـ يونيو 2023.

في 21 يونيو 2024، بقوله إن نطاق العملية يقتصر على نقطة الاختناق الواقعة بالقرب من مضيق باب المنديب بين اليمن وجيبوتي، وإن 4 سفن أوروبية فقط قدمت مساعدات لـ164 سفينة، وأسقطت أكثر من 12 درونز، ودمرت 4 صواريخ باليستية مضادة للسفن، وإن الخطر الحوثي يتطلب مزيداً من الأصول العسكرية حتى تتمكن أسبيدس من زيادة النطاق الجغرافي لعملياتها. علاوة على استخدام أسبيدس أسلحة غير متكافئة للرد على الحوثي، حيث تستخدم البحرية الفرنسية صواريخ أستير 30 أرض-جو لاعتراض الصواريخ الباليستية الحوثية، بينما تبلغ تكلفة نظام أستير واحد حوالي 1.1 مليون دولار. وعلى المنوال نفسه، تطلق القوات الأمريكية صاروخ أرض-جو بقيمة 4 ملايين دولار لإسقاط درونز الحوثيين الأقل تكلفة بكثير.

الدول المتضررة من هجمات الحوثيين في البحر الأحمر

At least 65 countries' interests have been affected:						
» Argentina ²⁵	» Bahamas ²⁷	» Barbados ²⁸	» Belarus ²⁹	» Belgium ³⁰	» Belize ³¹	» Bosnia and Herzegovina ³²
» Brazil ³³	» Bulgaria ^{34 35}	» Burma ³⁶	» Canada ³⁷	» China ^{38 39}	» Cyprus ⁴⁰	» Denmark ⁴¹
» Djibouti ⁴²	» Egypt ^{43 44}	» France ⁴⁵	» Gabon ⁴⁶	» Georgia ⁴⁷	» Germany ⁴⁸	» Greece ⁴⁹
» India ^{50 51}	» Iran ⁵²	» Ireland ⁵³	» Israel ⁵⁴	» Italy ⁵⁵	» Japan ⁵⁶	» Kuwait ⁵⁷
» Lebanon ⁵⁸	» Liberia ⁵⁹	» Malaysia ⁶⁰	» Malta ⁶¹	» Marshall Islands ⁶²	» Mexico ⁶³	» Montenegro ⁶⁴
» Morocco ⁶⁵	» Nepal ⁶⁶	» Nigeria ⁶⁷	» Norway ⁶⁸	» Oman ⁶⁹	» Pakistan ⁷⁰	» Palau ⁷¹
» Panama ⁷²	» Philippines ⁷³	» Qatar ⁷⁴	» Romania ⁷⁵	» Russia ^{76 77}	» Saudi Arabia ^{78 79}	» Seychelles ⁸⁰
» Singapore ⁸¹	» Sri Lanka ⁸²	» South Korea ⁸³	» Sudan ⁸⁴	» Sweden ⁸⁵	» Switzerland ⁸⁶	» Syria ⁸⁷
» Thailand ⁸⁸	» Türkiye ⁸⁹	» Ukraine ⁹⁰	» United Arab Emirates (UAE) ⁹¹	» United Kingdom (UK) ⁹²	» United States ⁹³	» Venezuela ⁹⁴
» Vietnam ⁹⁵	» Yemen ⁹⁶					

ورغم أن قطاع الشحن والبائعين المباشرين يتحملون إلى حد كبير التكاليف الاقتصادية الآن، فإن هذا الأمر قد يتغير، فالاقتصاد العالمي ليس ببعيد عن هذا الوضع في ظل الارتفاع المتزايد في تكاليف الشحن.

- **توظيفات حوثية متعددة الأبعاد:** تبذل جماعة الحوثي مزيداً من الجهود لتوظيف حرب غزوة لاستعراض قدراتها

ومن ثم تمت إعادة توجيه 50% من حركة المرور من البحر الأحمر إلى رأس الرجاء الصالح حول أفريقيا، رغم طول مسافة الرحلة بحوالي 11 ألف ميل بحري، وزيادة مدة الرحلة حوالي 1-2 أسبوع، إلى جانب ارتفاع تكلفة الوقود للرحلة الواحدة حوالي مليون دولار، كما تبلغ التكلفة الإجمالية لمكافآت الطاقم والتأمين على مخاطر الحرب للعديد من شركات الشحن حوالي أكثر من 1000% من تكاليف ما قبل الحرب، حتى يونيو 2024.

الشركات المتضررة من هجمات الحوثيين في البحر الأحمر

At least 29 major energy and shipping companies have altered their routes to avoid Houthi attacks:					
» British Petroleum (BP) ⁹⁷	» C.H. Robinson ⁹⁸	» CMA CGM ⁹⁹	» COSCO ¹⁰⁰	» Equinor ¹⁰¹	» Euronav ^{102 103}
» Evergreen ¹⁰⁴	» Frontline ^{105 106}	» Gram Car Carriers ¹⁰⁷	» Hafnia ^{108 109}	» Hapag-Lloyd ¹¹⁰	» HMM ¹¹¹
» Hoegh Autoliners ¹¹²	» Klaveness Combination Carriers ¹¹³	» Kuehne + Nagel ¹¹⁴	» Maersk ¹¹⁵	» MSC ^{116 117}	» Nippon Yusen ¹¹⁸
» Ocean Network Express ¹¹⁹	» OOCL ¹²⁰	» Qatar Energy ¹²¹	» Star Bulk ¹²²	» Shell ¹²³	» Stena Bulk ¹²⁴
» Tailwind Shipping Lanes ¹²⁵	» Torm ^{126 127}	» Total Energies ¹²⁸	» Wallenius Wilhelmsen ¹²⁹	» Yang Ming Marine Transport ¹³⁰	

من العناصر في صفوحها، ومن ثم الاحتفاظ بتفوقها النوعي أو ما يعرف بـ"هيمنة التصعيد" في البحر الأحمر.

- **تفاقم الكلفة الإنسانية للتصعيد الحوثي:** أثر استمرار التصعيد الحوثي على عمليات الإغاثة الإنسانية للسودان واليمن اللذين سجلا تأخرًا لعدة أسابيع منذ فبراير 2024، ناهيك عما تتحمله منظمات الإغاثة من تكلفة إضافية مع تحويل مسار السفن حول أفريقيا.

ختامًا، إن فشل الردع الغربي لجماعة الحوثي في البحر الأحمر يمنح الأخيرة مزيدًا من الثقة لاستمرار سياساتها التصعيدية، بما يُنذر بتفاقم المخاطر على حركة التجارة العالمية، وعلى الاقتصاد العالمي ككل، وهو ما يفرض على الغرب، ولا سيما واشنطن ولندن، إعادة النظر في مقاربتهم تجاه جماعة الحوثي.

العسكرية مقارنة بباقي الأذرع الإقليمية الإيرانية بما يمنحها مزيدًا من المكانة لدى طهران، بالإضافة إلى محاولة تعزيز الحوثي مكانته الدولية والإقليمية نظرًا لانعكاسات التصعيد على الاقتصاد العالمي، وبالتالي دفع الغرب لإعادة النظر في سياستهم تجاه الجماعة، وانتزاع الأخيرة اعترافًا دوليًا بها كمثل شرعي لليمن.

يُضاف إلى ذلك، أن الحوثي يحرص على توظيف حرب غزة من أجل دفع المنظور الشعبي اليمني لها كجماعة مقاومة، وأنها خير ممثل له، عبر تقديم الضربات الأمريكية والبريطانية كاعتداء أجنبي ناجم عن كون الحوثي أحد أذرع المقاومة، مع تصوير الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا على أنها أداة للمصالح الغربية الداعمة للحرب الإسرائيلية على غزة، بما يُساهم في حشد الدعم الشعبي اليمني للجماعة، وتجنيد مزيد

سيناريوهات دور إيران في التصعيد بين إسرائيل وحزب الله

في ظل تصاعد احتمالات تحوّل التصعيد العسكري المحسوب بين إسرائيل وحزب الله إلى حرب مباشرة، ولا سيما مع التهديدات المتبادلة بين الطرفين؛ فإنّ ثمة سؤالاً مطروحاً حول كيف ستتعامل إيران حال اندلاع تلك الحرب، خاصة أن الحرب ستمسّ إحدى أهم أذرع طهران في المنطقة وهو حزب الله، فضلاً عن أن الحرب المحتملة ستكون أكثر تدميراً على لبنان من نظيرتها في قطاع غزة، وذلك استناداً إلى تصريح الأمين العام لحزب الله "حسن نصر الله" بأن "الحزب سيقا تل بلا ضوابط ولا قواعد"، في مقابل تعهد إسرائيل بتدمير لبنان وإعادة ته إلى العصر الحجري.

رحاب الزيا دي

باحثة بوحدة الدراسات العربية والإقليمية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية



أهمية حزب الله لإيران

يمثل حزب الله إحدى أدوات الضغط التي تستخدمها إيران في مواجهة إسرائيل ودعم نفوذها في المنطقة، حيث ينشط الحزب في أكثر من دولة للحفاظ على المصالح الإيرانية بما يجعله عنصرًا هامًا ضمن محور المقاومة، خاصة أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين حزب الله وفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، كما أن للحزب خبرة قتالية في عدد من الأزمات الإقليمية، ومنها الأزمة السورية ومساندة النظام السوري.

بالنظر إلى الموقف الإيراني من التصعيد على الحدود اللبنانية-الإسرائيلية، فإن تصريحات المسؤولين الإيرانيين تعكس الدعم الكامل لحزب الله حال اندلاع الحرب، ومؤخرًا حذرت بعثة إيران لدى الأمم المتحدة على منصة إكس: "إذا شرعت إسرائيل في عدوان شامل على لبنان، فسوف تندلع حرب إبادة، وكل الخيارات مطروحة، بما في ذلك المشاركة الكاملة لمحور المقاومة". بالإضافة إلى ما عكسته كلمة مستشار المرشد الإيراني للشئون الخارجية كمال خرازي بدعم إيران لحزب الله ومحور المقاومة حال اندلاع حرب إقليمية، وامتداد الحرب إلى المنطقة برمتها وانخراط جميع الدول بها.

وعليه، لن تتخلى إيران عن حزب الله، حيث تشير بعض التقارير الاستخباراتية إلى تقديم طهران أسلحة متطورة وطائرات مسيرة حديثة، وذخائر للحزب، بما يعني استعدادات استباقية حال اندلاع حرب أوسع نطاقًا مع إسرائيل في ظل استمرار القتال في غزة، ووفق معادلة الارتباط التي صاغها حزب الله بمحاربة إسرائيل حتى وقف إطلاق النار في غزة.

من ناحية أخرى، تُدلل تصريحات الرئيس الإيراني الإصلاحي الجديد مسعود بزشكيان على استمرار دعم المقاومة في مواجهة إسرائيل، كأحد الثوابت في السياسة الخارجية الإيرانية. لكن يتوقف التدخل الإيراني في الحرب وتطور مداها وفق المساومات التي تتبعها طهران خلال الفترة القادمة حول المفاوضات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بشأن البرنامج النووي الإيراني، في ظل توجه الرئيس الإيراني الجديد إلى الانفتاح في العلاقات مع الدول الغربية.

سيناريوهات محتملة

في ضوء الموقف الإيراني الداعم لحزب الله، يمكن الإشارة إلى سيناريوهين محتملين للدور الإيراني حال اندلاع الحرب، على النحو التالي:

- **سيناريو الحرب المحدودة:** في حال وَّجَّهت إسرائيل ضربات جوية محدودة للمواقع العسكرية ومقرات تخزين الأسلحة، بالإضافة إلى اغتيال قادة حزب الله، وبدء حرب برية محدودة في جنوب لبنان؛ فمن غير المستبعد قيام الحزب بالرد من أجل الردع، والتصدي للاجتياح البري، وفي هذه الحالة لن تتدخل إيران بشكل مباشر، لكن تظل تراقب الأوضاع وفق التوازنات والمعطيات على الأرض، ولن تسمح بإضعاف نفوذ حزب الله بما يقوض النفوذ الجيوسياسي لطهران.

وتبعت إيران استراتيجية مكّنت حلفاءها من إنتاج الصواريخ والقذائف المدفعية، حيث تبنت مع حزب الله سياسة إنتاج الصواريخ لاستخدامها في سوريا، وتحويل صواريخ المدفعية القديمة غير الموجهة إلى الصواريخ الموجهة بدقة، بالإضافة إلى إنتاج صواريخ كاملة مباشرة في لبنان، بما يعني امتلاك الحزب ترسانة كافية تُمكنه من مواجهة إسرائيل.

- **سيناريو الحرب الشاملة:** على الرغم من إشارة بعض التقارير في صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية إلى افتقار إسرائيل للقدرات العسكرية اللازمة لخوض حرب على عدة جبهات، من حيث عدد القوات العسكرية التي تنفذ المهام المحددة، والعجز في رأس المال البشري؛ فإنّ هناك احتمالية لتوسع الحرب بين إسرائيل وحزب الله إلى حرب شاملة، بهدف تدمير بنية الحزب. في هذه الحالة قد يقتصر الدعم الإيراني على مشاركة وكلائها في سوريا والعراق واليمن ارتباطًا بالهدف الأكبر للحفاظ على النفوذ الإقليمي لطهران وترسيخًا لمبدأ وحدة الساحات، دون التدخل المباشر، حيث قد يقتصر الدعم الإيراني على تسليح الوكلاء دون الدخول في الحرب في ظل أوضاع داخلية واقتصادية ضاغطة في الداخل الإيراني.

قد تتسع أيضاً رقعة الحرب في ظل التهديدات التي وجهها نصر الله إلى قبرص في 19 يونيو الماضي، بأنه في حال استمرار دعمها لإسرائيل فمن غير المستبعد مهاجمة الحزب للسفن التجارية في البحر الأبيض المتوسط، كما فعل الحوثيون في البحر الأحمر، الأمر الذي يعني تهديداً للاستقرار في المنطقة والممرات المائية به.

ارتباطاً بما سبق، من المحتمل اتساع مدى الحرب والتحول من حرب شاملة إلى إقليمية، وهو ما يعني التدخل المباشر لإيران في الحرب، واتساع ساحة المواجهة والأطراف المتحاربة، ومن ثم يخرج نطاق الحرب عن غزة وجبهة لبنان إلى منطقة الشرق الأوسط برمتها، ومن المرجح مشاركة عناصر من الحرس الثوري الإيراني لدعم حزب الله بما يعني استهداف العمق الإسرائيلي، وليس مناطق الشمال فقط، ووضع تل أبيب وحيفا وأسدود ضمن بنك أهداف حزب الله، بالإضافة إلى أن شبكة الدفاع الجوي الإسرائيلية ستكون عرضة للخطر، ولن تكون منظومة القبة الحديدية الإسرائيلية قادرة على الصمود أمام ضربات حزب الله الصاروخية.

ومن المرجح تدخل الولايات المتحدة لردع التدخل الإيراني المباشر، وربما استهداف طرق إمداد إيران لحزب الله من خلال سوريا والعراق، خاصة أن واشنطن أرسلت حاملة الطائرات "أيزنهاور" إلى شرق المتوسط بهدف دعم إسرائيل في أي عمليات عسكرية مرتقبة، وفي ظل تهديدات سابقة للحزب باستهداف منصات استخراج الغاز الإسرائيلي في شرق المتوسط في أي حرب قادمة.

أخيراً، فإن احتمالات نشوب الحرب الشاملة بين إسرائيل وحزب الله قد تكون واردة في ظل التصعيد الراهن وعدم وقف القتال في قطاع غزة، وهو ما قد يستدعي دعماً من إيران ووكلائها في المنطقة للحزب بأشكال وصيغ مختلفة، ستُحدّد وفقاً لطبيعة سيناريو الحرب ومدى حدتها واتساع نطاقها.

يُضاف إلى ذلك استمرارية خطوط الإمداد الإيرانية البرية والجوية للأسلحة والذخائر والمقاتلين عبر العراق وسوريا، فضلاً عن استهداف المواقع الاستراتيجية والعسكرية والصناعية، والمنشآت الخاصة بالكهرباء والطاقة، وشبكات الاتصال، والاتجاه إلى شل حركة الموانئ التجارية، وسلاسل الإمداد، وتعطل الرحلات الجوية. وقد تُعرّض الحرب حال اندلاعها لبنان إلى تدمير واسع النطاق، مع وقوع آلاف من الضحايا سواء في لبنان أو إسرائيل، بالإضافة إلى تفعيل مسار الأنفاق من قبل حزب الله لمواجهة الغزو البري الإسرائيلي، فضلاً عن مشاركة الوكلاء في العراق وسوريا واليمن إلى جانب حزب الله.

وعكست تصريحات المقاومة العراقية، الرد الفوري حال شن حرب إسرائيلية واسعة النطاق على لبنان، وسبق التنسيق المشترك بين الوكلاء، إذ أعلن الحوثيون عن ضربات صاروخية مع المقاومة الإسلامية في العراق ضد موانئ إسرائيل. كما قد تشارك الميليشيات العراقية مع حزب الله في الحرب بتفعيل غرفة العمليات المشتركة الأمنية والاستخباراتية والعسكرية، كمشاركتها في بداية عملية "طوفان الأقصى". فضلاً عن إمكانية مشاركة مليشيا حزب الله العراقي، وحركة النجباء، وكتائب سيد الشهداء مع حزب الله اللبناني، وذلك في ظل إبلاغها الحرس الثوري الإيراني في 22 يونيو الماضي باستعدادها للمشاركة إلى جانب حزب الله حال موافقته لمواجهة أي عدوان إسرائيلي محتمل على لبنان.

من ناحية أخرى، حدث تعاون بين الحوثيين والمليشيات العراقية باستهداف الموانئ الإسرائيلية في البحر المتوسط ومدينة أسدود الإسرائيلية، والسفن العسكرية في ميناء حيفا الإسرائيلي وذلك يومي 12 و13 يونيو 2024. كما من المرجح أيضاً مشاركة كل من لواء "فاطميون" الأفغاني، ولواء "زينبيون" الباكستاني الموجودين في سوريا والتابعين لفيلق القدس الإيراني سواء باستهداف مدن إسرائيلية أو من خلال القتال البري، وربما تتوقف مشاركتهم في الحرب على طلب حزب الله، كما قد نشهد تصعيداً أكبر من جانب الحوثيين في منطقة جنوب البحر الأحمر.

اتجاهات الصراع السوداني في ظل تراجع فرص التسوية

يشهد الصراع السوداني الذي اندلع بين الجيش وقوات الدعم السريع منذ إبريل 2024، تعقيدات ميدانية وتجاذبات متباينة بين القوى السياسية السودانية؛ مما فرض امتداداً زمنياً للصراع وتفاقماً لتداعياته الإنسانية واتساعاً للتدخلات الخارجية. وبرغم تعدد مبادرات وقف الصراع، كـ"منبر جدة"، أو آلية "دول الجوار" في القاهرة، أو الهيئة الحكومية للتنمية "إيجاد"، وكذلك مبادرات الوساطة الأخرى (المنامة، باريس)؛ فإن هذا الصراع لا يزال مستمراً، حيث شهدت العديد من الولايات مواجهات عسكرية مع قوات الدعم السريع، التي سيطرت على بعض المناطق الاستراتيجية؛ مما قد يؤدي إلى مزيدٍ من التصعيد وإطالة أمد الأزمة.

عبد المنعم علي

باحث بوحدة الشؤون الأفريقية

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية



متغيرات مُعقدة

يشهد السودان عدة تحولات ميدانية في خضم الصراع المسلح المندلج لأكثر من عام، من أبرزها:

- **التحوّل الميداني التكتيكي وفتح جبهات استراتيجية:** تبنى "الدعم السريع" نهج التوسع العرضي الاستراتيجي كأحد التكتيكات العسكرية في الحرب، خاصةً في الولايات ذات الأهمية الاستراتيجية مثل ولاية "سنار" التي تقع جنوب شرق السودان، حيث سيطرت قوات الدعم السريع على عدد من مدنها، مثل سنجة والدندر والسوكي، في الثالث من يوليو 2024، وسبق ذلك الأمر سيطرة مماثلة على منطقة جبل "موية" غرب ولاية سنار وولاية الجزيرة. وتشكل تلك السيطرة تحولاً نوعياً لثلاثة اعتبارات؛ الأول: أنها تُعد بمثابة تحكّم في الطرق البرية التي تربط شرق وجنوب وغرب السودان، وقطع للطريق أمام الإمدادات العسكرية للمناطق الشرقية في السودان. والثاني: فتح جبهة إسناد ودعم لوجيستي وعسكري لقوات الدعم السريع عبر إثيوبيا، خاصةً وأن ولاية سنار تعد عمقاً استراتيجياً إقليمياً للسودان في ظل تماسها مع الحدود الإثيوبية. أما الاعتبار الثالث: فيتمثل في تطلعات "قوات الدعم السريع" للاقترب من بورتسودان عبر ولاية القضارف (تبعد نحو 200 كم عن ولاية سنار) تمهيداً للضغط عليها خاصة أنها تتبع الجيش السوداني.

هناك أيضاً تكتيك الحرب المفتوحة الذي تتبناه قوات الدعم السريع، حيث سيطرت من خلاله على مدينة "الغولة" عاصمة ولاية غرب كردفان الملاصقة لإقليم دارفور في غرب السودان (يونيو 2024) وما تبعها من سقوط منطقة "الميرم"، لتُمثل تحولاً ميدانياً لما لتلك المدينة من أهمية لتعزيز وجود الدعم السريع غرب كردفان والسيطرة على حقول النفط الموجودة به.

- **معادلة المسيرات:** يوظف الجيش السوداني المسيرات في إحداث تقدم ميداني، في ضوء ما يمتلكه من قدرات جوية وهو ما تفتقده قوات الدعم السريع؛ الأمر الذي دفعها إلى امتلاك نوعين من الأسلحة هما: المسيرات

الانتحارية ذات القدرة على حمل قذائف هاون من عيار 120 ملم، وفقاً للتقارير، ومضادات الطيران، وذلك بهدف تحييد سلاح الطيران الذي يمتاز به الجيش، حيث سعت قوات الدعم السريع لاستخدام منظومة دفاع تُعرف باسم "FN-16"، وتتسم تلك المنظومة بقدرتها على عرقلة عمل الطيران في الارتفاعات المنخفضة. على مستوى آخر، عززّ الجيش موقفه الميداني عبر استخدام "المسيرات" في كسر الحصار الذي فرضته "الدعم السريع" على قواته في "أم درمان" وكذلك "الخرطوم بحري" قبل أن يحقق الجيش انتصاراً على القوات الموالية للدعم السريع، وإعادة بسط سيطرته على تلك المدينة مطلع العام الجاري.

- **حظر التسليح وتصدعات مؤسسية:** يعاني الجيش السوداني من تحديات متباينة تتمثل في تبعات القرار رقم 1591 الذي سبق وأن صدر عن مجلس الأمن عام 2005 والذي يفرض حظر التسليح على الجيش السوداني إثر الحرب التي دارت حينذاك في دارفور. وتم استدعاء هذا القرار عبر مطالبات متعددة من جانب المنظمات والمؤسسات الدولية، منها هيومن رايتس ووتش التي طالبت بتوسيع نطاق حظر الأسلحة ليشمل كل السودان، وهو الأمر ذاته الذي طالبت به روز ماري دي كارلو وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشئون السياسية وبناء السلام في إحاطتها أمام مجلس الأمن في التاسع عشر من أبريل 2024، مع مزيد من المطالبات بفرض حظر الطيران، وهو ما قد يتسبب في تراجع قدرات الجيش في أحد الأسلحة التي تميزه في مواجهته المفتوحة مع "الدعم السريع". كما بات هناك توظيف لورقة العقوبات كوسيلة للضغط على الجيش السوداني كما الحال بالنسبة لإعلان مجلس الاتحاد الأوروبي في (24 يونيو 2024) فرض عقوبات على اللواء طيار ركن "الطاهر محمد العوض الأمين" قائد القوات الجوية للجيش السوداني.

من جانب آخر، على الرغم مما يتسم به الجيش السوداني من هيكلية واضحة فإنه برز مؤخراً تباين في وجهات النظر داخل المؤسسة العسكرية بين أهمية الحسم العسكري في مواجهة قوات الدعم السريع، وبين متطلبات التهدئة

- **خفض التصعيد انتقالًا للتسوية الشاملة:** هناك ضغط إقليمي ودولي لاحتواء التصعيد داخل السودان، من خلال منابر الوساطة المختلفة والتي تركز على وقف إطلاق النار والقتال، ثم الانتقال لمرحلة تسوية سياسية، وتجلّى ذلك في مؤتمر "القوى السياسية والمدنية السودانية" الذي استضافته القاهرة في السادس من يوليو 2024 والذي يُجسد نقلة نوعية في التعاطي مع الفاعلين السياسيين الرئيسيين داخل السودان؛ حيث جمع بين الكتلة الوطنية السودانية التي تشكل نحو 80% من القوى السياسية، وكذلك مشاركة تنسيقية "تقدم" التي يقودها رئيس الوزراء السابق "عبد الله حمدوك" والمحسوبة على الدعم السريع والتي توافقت على مخرجات تلك القمة. بموازاة ذلك، هناك ضغط من جانب "آلية الاتحاد الأفريقي رفيعة المستوى" المشكّلة مطلع العام الجاري للضغط على أطراف الصراع لإنهاء الحرب، الأمر الذي ربما يدفع نحو كسر الجمود بين الجيش السوداني والدعم السريع، وإيجاد أرضية مشتركة تحظى بشريعة سياسية مستمدة من حالة التقارب بين القوى المدنية السودانية.

خلاصة القول، على الرغم من مساعي الوساطة والضغطات الإقليمية والدولية لإنهاء حالة الحرب التي يشهدها السودان، إلا أنه لا يمكن القول إن تلك الحرب ستوقف على مستوى الأمد المنظور، سواء على صعيد التهدئة أو الحسم العسكري، في ضوء التعقيدات الميدانية والتباينات السياسية بين القوى الفاعلة داخليًا، وكذلك تضارب مصالح الأطراف الخارجية -إقليميًا ودوليًا- المعنية بذلك الصراع، بل إن هناك مخاطر من أن تقود تلك الحرب إلى تقسيم جديد داخل السودان.

ووقف إطلاق النار والتفاوض، في مقابل ذلك فإن قوات الدعم السريع تفتقر إلى وجود هيكل واضح لها لكنها تقاوم لتثبيت وجودها في المشهد لعدم الإطاحة بها.

اتجاهات متباينة

في ضوء فشل كافة المبادرات المطروحة لوقف الاقتتال في السودان والانتقال إلى عملية سياسية شاملة سواء من الأطراف الإقليمية أو الدولية، ثمة اتجاهات أساسية لذلك الصراع، **من أبرزها:**

- **تحول الصراع نحو جنوب شرق السودان:** انطلاقًا من التموضع الذي حققته قوات الدعم السريع خاصة في مناطق تقع جنوب شرق السودان مثلما الحال بالنسبة لـ "ولاية سنار - ولاية الجزيرة" فإن هناك احتمالية لفتح جبهة قتالية جنوب شرق السودان التي تُعد نطاقًا استراتيجيًا للجيش السوداني، وهو ما يطرح بدوره فكرة تقسيم السودان لمناطق نفوذ متبادل بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، وفصل شرق السودان عن الغرب كأحد السيناريوهات المحتملة حال استمرارية الصراع المسلح في هذا النطاق.
- **طرح التدخل الخارجي لخفض التصعيد:** بات التدخل العسكري الدولي مطروحًا في ظل تطورات المشهد الميداني في السودان وما يترتب عليه من أبعاد تتعلق بالأمن والسلم الإقليميين، خاصة أن إطالة أمد الأزمة تزامناً مع التصعيد في البحر الأحمر قد يعرقل مصالح القوى الكبرى. برز هذا الأمر في التصريحات التي أطلقها "توم بيريللو" المبعوث الأمريكي للسودان في الثامن عشر من يونيو 2024 والخاصة بفكرة "الخطة البديلة"، متضمنًا التلويح بالدفع بقوات دولية تحت مظلة الاتحاد الأفريقي أو عبر الأمم المتحدة، وذلك في حال عجز طرفي الصراع عن التفاوض والتوصل لاتفاق سلام، خاصة وأن كافة مسارات التسوية والتوافق قد باءت بالفشل، كما الحال بالنسبة لمنبر "المنامة" الذي تمخّض عنه (في العشرين من يناير 2024) ما يُعرف بـ "وثيقة مبادئ وأسس الحل الشامل للأزمة السودانية" والموقعة بين ممثلي الجيش السوداني وقوات الدعم السريع.



قضايا السياسات العامة

- استراتيجيات وبدائل السياسة المصرية في إقليم مضطرب
- تداعيات أزمات الإقليم على قطاع السياحة وقناة السويس
- مخاطر توسع الصراع الإقليمي على مستقبل أمن الطاقة

استراتيجيات وبدائل السياسة المصرية في إقليم مضطرب

الشرق الأوسط هو الإقليم الأكثر اضطرابًا في العالم، كونه يشهد عددًا من الصراعات المسلحة أكبر بكثير مما هو موجود في أي إقليم آخر في العالم في الوقت الراهن. في الشرق الأوسط، توجد حرب للتحرير الوطني في فلسطين، وحروب أهلية بدوافع عرقية ومذهبية وجهوية وأيديولوجية متنوعة في ليبيا وسوريا واليمن، وصراع مسلح على السلطة في السودان، وجماعات انتزعت من الدولة الوطنية الحق الشرعي في استخدام القوة المسلحة داخليًا وخارجيًا في لبنان والعراق، واستهداف مسلح للملاحة التجارية في البحر الأحمر وبحر العرب، وحروب بالوكالة بين إيران وإسرائيل من أجل فرض الهيمنة الإقليمية، فيما تقف أساطيل الولايات المتحدة وقوى كبرى أخرى في بحار المنطقة استعدادًا للتدخل عندما تُملي مصلحتها ذلك.

د. جمال عبد الجواد

عضو الهيئة الاستشارية ومدير برنامج السياسات العامة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية



• **تهديد الملاحة وعائدات القناة:** موقع مصر الجغرافي الرابط بين البحرين الأحمر والمتوسط ووجود قناة السويس في أرض مصرية هو من أهم أرصدة مصر الاستراتيجية والاقتصادية. تضاعفت قيمة الموقع الجغرافي وقناة السويس في السنوات الأخيرة بسبب الاستثمارات الهائلة التي ضختها مصر في إقليم قناة السويس وفي موانئها البحرية من أجل تعظيم القيمة الاقتصادية لموقعها. تكتسب عائدات قناة السويس أهمية خاصة في المرحلة الراهنة بسبب الضغوط الاقتصادية التي تتعرض لها مصر، والنقص الكبير في العائدات بالعملات الحرة.

في ظل هذه الظروف تتعرض حرية الملاحة المتجهة إلى قناة السويس والداخلية إلى البحر الأحمر لتهديد شديد الخطورة، مما أجبر شركات الملاحة الدولية الكبرى على تحويل حركة السفن إلى مسارات بديلة، وحرمان مصر من مداخيل هي في أشد الاحتياج لها. ترتبط تهديدات حرية الملاحة في البحر الأحمر بتداعيات الحرب الدائرة في قطاع غزة الفلسطيني بين حماس وإسرائيل، بما يؤكد الترابط بين صراعات المنطقة.

• **مخاطر النزوح واللجوء:** أطلقت الصراعات المشتعلة في المنطقة موجات هجرة كثيفة هرباً من مناطق الصراع. مخاطر اللجوء المترتب على الحرب في قطاع غزة هي الأكثر خطورة، بسبب التداعيات الاستراتيجية والأمنية المباشرة المترتبة عليها، خاصة في ارتباطه بتفريغ فلسطين من سكانها، وخلق مسار جديد لانتشار الصراع عبر الحدود.

في جهة الجنوب، أطلقت الحرب الأهلية في السودان موجة كثيفة من الهجرة إلى مصر. حملت الهجرة السودانية معها أعباء اقتصادية ثقيلة، كما أثارت ردود فعل على المستوى الاجتماعي. في مرحلة سابقة، كانت التداعيات الأمنية والسياسية والاجتماعية للنزوح والهجرة مشكلة تواجهها مجتمعات غنية في أوروبا. مع كثافة العنف وانتشار الصراعات في الشرق الأوسط أصبحت مشكلات النزوح واللجوء والهجرة مشكلة محلية.

في قلب منطقة التفاعلات الصراعية هذه توجد مصر. لمصر نقاط انكشاف شديدة الحساسية، ولديها أوراق تأثير ذات قيمة، وعليها التصرف بأقصى قدر من المهارة للإبحار في هذه البيئة المضطربة.

مخاطر أساسية

تواجه مصر عدداً من المخاطر التي تعود عليها بالسلب بشكل مباشر، بسبب ما تخلفه من آثار سلبية على أمن مصر ومصالحها الحيوية، وذلك على النحو التالي:

• **مخاطر انتشار الصراع:** في السابع من أكتوبر الماضي، بدأت الجولة الحالية من الحرب بين إسرائيل وحركة حماس في قطاع غزة، وتدرجياً كانت جماعات مسلحة من بلاد أخرى تشارك في هذه الحرب بمستويات مختلفة من العنف، بما يجسد مخاطر انتشار الصراع المسلح إلى أنحاء الإقليم، وخروجه تماماً عن السيطرة. جبهة حزب الله في لبنان هي أكثر الجبهات خطورة، خاصة بسبب الارتباط الوثيق بين إيران وحزب الله، وقد مرت على المنطقة أيام شديدة الخطورة عندما تبادلت إسرائيل وإيران القصف بشكل مباشر، فيما كان له أن يتطور إلى مواجهة مباشرة.

الصراع بين حماس وإسرائيل يجري على الجانب الآخر من الحدود المصرية الفلسطينية، ويمكن للأمر أن تتطور بطريقة بحيث ينتشر الصراع إلى مصر. احتلال إسرائيل لمدينة رفح الفلسطينية ولممر صلاح الدين الموازي للحدود مع مصر خلق وضعاً شديد الحساسية قابلاً للتطور، وقد وقعت بالفعل عمليات مسلحة محدودة بين قوات إسرائيلية ومصرية على الحدود سقط فيها ضحايا.

لمصر مصالحها الأمنية التي لا يمكن التفريط في الدفاع عنها، وفي الوقت نفسه فإن مصر حريصة على تجنب التورط في صراعات مسلحة تستنزفها وتحرف اهتمامها بعيداً عن جهود البناء الداخلي الحثيثة. الموازنة بين هذين الاعتبارين المهمين يضع مصر في موقف من يمشي على حبل مشدود، تحيط به النيران المشتعلة من كل جانب.

وثيقاً. مؤكداً أن هناك أطرافاً توظف القضية الفلسطينية بشكل انتهازي لتحقيق أهداف خاصة، غير أن ذلك لم يكن يحدث لولا ما تنطوي عليه القضية الفلسطينية من أصالة.

• **الشمول والاحتواء في التعامل مع قضايا المنطقة:** لا يمكن استبعاد أي من أطراف المنطقة، فأى طرف مهما بدا محدود القدرات لديه من الموارد، المادية والمعنوية والتكنولوجية والسياسية، ما يسمح له بممارسة حق النقض الفعال ضد مشروعات أو سياسات تتعمد تجاهله أو إلحاق ضرر بالغ بمصالحه. فتطبيق سياسات تستبعد بعض الأطراف تقود إلى إلحاق المزيد من الضرر والخسائر بالإقليم وأطرافه، وإضافة المزيد من التعقيد لأوضاع المنطقة. لهذا تحرص مصر على اتباع سياسات احتوائية، تعمل بقدر المستطاع على مراعاة قدر مناسب من مصالح الأطراف المختلفة.

في ضوء هذا الفهم تتحرك مصر على خطوط العمل التالية:

• **التنسيق مع الشركاء الإقليميين:** تمثل مجموعة دول الاعتدال العربية مجموعة متشابهة في توجهاتها الاستراتيجية، وتحرص مصر على التنسيق مع هذه المجموعة من الدول التي تشمل دول الخليج الست، بالإضافة إلى الأردن. ستة زائد اثنين، مجموعة من ثماني دول عربية تتوافق حول المبادئ والأهداف التالية:

1. **منع أي قوة إقليمية من فرض هيمنتها على الإقليم.** فنوازع الهيمنة الإقليمية هي أخطر تهديد يواجه دول الشرق الأوسط، وسواء كان الحديث عن مخاطر الانتشار

استراتيجيات وبدائل

في بيئة كهذه لا بديل عن العمل بجد لإنهاء وتخفيف الصراعات القائمة، والتصرف بحذر شديد لتجنب التورط في حروب نعرف متى تبدأ، ولا نعرف متى تنتهي، في الوقت نفسه فإنه يجب الاستعداد لأسوأ الاحتمالات لو فشلت كل وسائل تجنب التصعيد، هذه هي المبادئ الموجهة للسياسة المصرية في هذه البيئة الصراعية.

من ناحية المبدأ، تعمل السياسة المصرية وفقاً لمبادئ تقليل المخاطر وموازنة التهديدات. السياسة المصرية سياسة وسطية تدرك عمق تعقيدات الأوضاع في المنطقة، واستعصاءها على الحلول الجذرية والاختراقات السريعة. ففي ظل مخاطر مثل تلك المخيمة على الشرق الأوسط، تدرك مصر أن السياسات الجذرية والعمل بنفاد صبر لتحقيق إنجازات سريعة يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية تماماً.

في ضوء هذا الفهم تنظر السياسة الخارجية المصرية إلى أزمات المنطقة عبر عددٍ من المفاهيم الاستراتيجية الرئيسية، التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

• **الارتباط بين قضايا المنطقة:** هناك عدد من الأزمات والتحديات التي تضرب المنطقة. ورغم أن لكل من هذه التحديات آلياته الخاصة به، فإن هناك قدرًا كبيرًا من الترابط بين هذه المشكلات. تمثل القضية الفلسطينية الرابط الأكثر أهمية بين المشكلات والتحديات التي تواجه المنطقة. فقضايا الأمن والشرعية والاستقرار السياسي والهوية والصراعات الأيديولوجية، كلها ترتبط بالقضية الفلسطينية ارتباطاً

• **التنسيق مع الشركاء الدوليين:** لمصر شركاء دوليون ترتبط مصالحهم بأمن مصر واستقرارها، بسبب الدور الذي تقوم به مصر في المنطقة، وأيضاً بسبب مخاطر انتشار الفوضى في الإقليم إلى بلد كبير بحجم مصر، وكذلك مخاطر جر مصر إلى صراعات مسلحة ترفع درجة العنف في الإقليم إلى مستوى يصعب إدارته والسيطرة عليه.

قائمة شركاء مصر الدوليين متنوعة، تعكس نجاح سياسة تنويع الشراكات التي تتبعها مصر منذ سنوات. فلمصر شركاء أقوياء في الغرب، خاصة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وفي داخل الأخير تتمتع مصر بعلاقات قوية مع مجموعة الدول الأوروبية المطلية على البحر المتوسط، وتتمتع بتأييد كبير من هذه الدول بشكل منفرد ومن خلال دورها في مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

بين الجانبين الأمريكي والأوروبي نوع من تقسيم العمل الطبيعي، فبينما تلعب الولايات المتحدة دوراً أساسياً في سياسات الأمن المصرية، من خلال التزويد بالسلح، وتسهيل العلاقات المصرية الإسرائيلية شديدة الحساسية والصعوبة؛ يقوم الاتحاد الأوروبي بدور متزايد في ضمان الرفاهية الاقتصادية لمصر، عبر توفير مساعدات مالية واستثمارات مباشرة ومساعدات فنية.

الدور الذي يقوم به الغرب في مساعدة مصر لا يضاويه أي دور آخر، ومع هذا فإن مصر تحرص على تطوير علاقات التعاون مع الأقطاب الدولية الأخرى، خاصة الصين وروسيا، والدول الصاعدة اقتصادياً (الهند، والبرازيل، وجنوب أفريقيا)، وذلك من أجل تنويع الشراكات، وتوسيع مساحات الحركة والخيارات.

النووي أو تفكيك الدول القائمة، فإن الرغبة في إخضاع الإقليم للهيمنة هي الدافع الرئيسي وراء هذه السياسات. الوقوف في وجه محاولات الهيمنة هو الخطوة ذات الأولوية لتحقيق أمن مصر وشركائها من الدول العربية.

2. التوصل إلى حلول وسط لا تستبعد أحداً من أطراف المنطقة. تشترك مجموعة دول الاعتدال العربية في السعي لإقامة نظام إقليمي تتعايش فيه دول المنطقة جميعها.

3. تعزيز الدولة الوطنية، حيث إن ضعفها والفسل الذي تعاني منه هو السبب الرئيسي الذي أتاح الفرصة للمليشيات لإشاعة الفوضى في الإقليم، وأتاح للقوى المتطلعة للهيمنة الإقليمية فرصة اختراق المجتمعات الوطنية، وتأسيس مجموعات الطابور الخامس.

4. القانون والشرعية الدولية وليس سياسات القوة. يعاني إقليم الشرق الأوسط من التوظيف المنفلت للقوة المسلحة لتحقيق أهداف سياسية. التعامل مع مصادر التهديدات المسلحة بنفس طريقتها يؤدي إلى صب المزيد من الزيت على النار المشتعلة بالفعل. في مواجهة هذه الحالة، لا بد من التمسك بقواعد القانون الدولي رغم ما فيها من عيوب وأوجه نقص، فهذه تظل أفضل المتاح من قواعد تسمح بفرصة الإدارة السلمية لمشكلات المنطقة.

هذه هي بعض المبادئ الأساسية التي تحكم علاقات التنسيق بين مصر وشركائها في الإقليم. الاتفاق على هذه المبادئ لا يساوي غياب التفاوت في وجهات النظر والمصالح بين شركاء الإقليم، لكنها اختلافات تُدار ضمن المبادئ المتفق عليها، وبطريقة تتجنب إلحاق مزيد من الاضطراب بأوضاع الإقليم.

تداعيات أزمات الإقليم على قطاع السياحة وقناة السويس

يشهد الشرق الأوسط اضطرابات جيوسياسية حادة تفرض ضغوطات اقتصادية على دولها خاصة مصر، فبينما تتعرض غزة للاعتداءات الإسرائيلية على مدار عشرة أشهر، تتصاعد أزمة الملاحة في البحر الأحمر إثر هجمات جماعة الحوثيين في اليمن، مما دفع الولايات المتحدة وأوروبا لتشكيل تحالفات عسكرية بحرية زادت من عسكري المنطقة. جاء ذلك بعد عامين من الغزو الروسي لأوكرانيا ومن قبله جائحة كورونا اللتين فأقمتا أزمات الديون والغذاء والطاقة والتضخم، مما دفع البنوك المركزية حول العالم إلى رفع أسعار الفائدة للحد من العرض النقدي وتعزيز الادخار.

أحمد بيومي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية



العام. وبالتالي، أعاققت الاضطرابات الجيوسياسية الأخيرة في المنطقة الجهود المصرية لزيادة إيرادات القطاع السياحي من متوسطه التاريخي البالغ 12 مليار دولار إلى المستهدف الذي وضعته الدولة بزيادة الإيرادات إلى 30 مليار دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة.

في محاولة لاحتواء أثر تلك الاضطرابات، اتخذت الدولة العديد من الإجراءات منها: توفير التراخيص الخاصة بشركات السياحة والمنشآت الفندقية، والاستثمار بشكل واسع في تحسين البنية التحتية، وتطوير المناطق السياحية الرئيسية مثل القاهرة وشرم الشيخ؛ حيث بلغ الإنفاق على الاستثمارات بالبنية التحتية للقطاع السياحي حوالي 7.4 مليارات جنيه مصري خلال الفترة 2022/2023، مقابل 6.2 عن العام السابق له، وهو ما يُمثل نموًا بنسبة 20%.

وقد شجعت الدولة أيضًا على الاستثمار في قطاع السياحة، من خلال تقديم المزايا والتسهيلات للمستثمرين، وتنظيم حملات دولية لترويج السياحة المصرية، وتطوير مراكز الغوص والأنشطة البحرية في المناطق السياحية وتحسين الأمان للزوار والمسافرين، وتطوير البنية التحتية والمواصلات لتسهيل وصول السياح إلى المناطق السياحية.

تضرر قناة السويس

تأثرت قناة السويس، التي تُعد أقصر طريق بحري بين آسيا وأوروبا، حيث تمثل نحو 12% من حجم التجارة البحرية العالمية، بشكل كبير خلال الأشهر الستة الماضية بسبب تداعيات الحرب على غزة والتوترات السياسية والعسكرية المستمرة في منطقة البحر الأحمر. فقد تراجعت حركة السفن عبر القناة بنسبة 85% في هذه الفترة.

ولتجنب هذه الهجمات، حولت السفن وجهتها إلى طريق أطول (رأس الرجاء الصالح)، مما رفع تكاليف الشحن، حيث كان حوالي 12% من حركة الشحن العالمية يمر عبر البحر الأحمر وقناة السويس في السابق. ووفقًا لإدارة معلومات الطاقة

تأثر الاقتصاد المصري بشدة بكل تلك الأزمات، نظرًا لاعتماده الكبير على مصادر دخل تتأثر بالاستقرار الإقليمي. تتضمن هذه المصادر إيرادات قناة السويس، التي تصل إلى حوالي 10 مليارات دولار سنويًا، والسياحة التي تسهم بما يتراوح بين 13 و14 مليار دولار سنويًا. إضافة إلى ذلك، تذبذب وانخفاض تحويلات المصريين العاملين في الخارج، والتي تبلغ حوالي 30 مليار دولار سنويًا كمصدر رئيسي لدخل الدولة.

عرقلة خطط السياحة

يمثل قطاع السياحة والترفيه في مصر أحد القطاعات البارزة التي يتم الاعتماد عليها لتوفير النقد الأجنبي، حيث يساهم هذا القطاع بنسبة تصل إلى 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي، ووفقًا لبيانات عام 2023، ووصلت تلك النسبة في بعض السنوات إلى حوالي 15% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر، عندما كان القطاع السياحي في أحسن أحواله، حيث تمتلك مصر طاقة فندقية عاملة تُقدر بحوالي 220 ألف غرفة، يتمركز معظمها في مناطق البحر الأحمر وجنوب سيناء، بينما يتوزع الباقي على مناطق جنوب مصر والقاهرة الكبرى وساحل مصر الشمالي على البحر المتوسط.

تجاوزت إيرادات القطاع السياحي في العام 2023 حوالي 13 مليار دولار، محققة نموًا بنسبة 8% على أساس سنوي، حيث ارتفعت أعداد السائحين الوافدين لمصر بنسبة 27% مقارنة بالعام السابق له (2022)، ووصلت أعداد السائحين إلى 15 مليون سائح، وهو أعلى معدل في تاريخ السياحة المصرية. تلك الإنجازات تحققت برغم التوترات التي شهدتها المنطقة في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2023، خاصة بعد حرب غزة في أكتوبر 2023، والتي عرقلت الخطط المصرية لزيادة أعداد السائحين للوصول إلى 18 مليون سائح في عام 2024.

في الأشهر الستة الأولى من عام 2024، بلغت إيرادات السياحة في مصر حوالي 6.6 مليارات دولار أمريكي، وإذا استمرت الإيرادات على هذا المعدل فمن المتوقع أن تحقق مصر إيرادات سياحية تقارب 13 مليار دولار أمريكي بحلول نهاية



السياحة وقناة السويس في مصر على مدار السنتين الماليتين 2023/2024 و 2024/2025 بحوالي 3.7 مليارات دولار في السيناريو المتفائل، وحوالي 9.9 مليارات دولار في السيناريو المتوسط، وحوالي 13.7 مليار دولار في السيناريو المتشائم.

ويعني ذلك أنّ الآثار الاقتصادية على مصر، بما في ذلك التأثيرات المضاعفة على مدار السنتين الماليتين، قد تصل إلى 5.6 مليارات دولار (1.6% من الناتج المحلي الإجمالي) في ظل السيناريو المتفائل، و14.6 مليار دولار (3.9% من الناتج المحلي الإجمالي) في ظل السيناريو المتوسط، و19.8 مليار دولار (حوالي 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي) في ظل السيناريو المتشائم.

ترتبط تلك التأثيرات الاقتصادية بتقليص الدخل الحقيقي للأسر بنسبة 1.3% في ظل السيناريو المتفائل، وحوالي 2.1% في ظل السيناريو المتوسط، و2.5% في ظل السيناريو المتشائم. ومن المتوقع أن تستمر آثار هذه الحرب على الاقتصاد المصري حتى العام المالي 2024/2025 في ظل السيناريوهات المتوسطة والمتشائمة.

الأمريكية، فقد ارتفعت شحنات النفط الخام والوقود العالمية عبر طريق رأس الرجاء الصالح بنسبة 47%، منذ بدء الهجمات الحوثية على السفن في البحر الأحمر.

وأظهرت بيانات تتبع السفن من "فورتكسا" أن حوالي 8.7 ملايين برميل من النفط الخام والمنتجات المكررة كانت تمر عبر طريق رأس الرجاء الصالح يوميًا خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2024، مقارنة بمتوسط 5.9 ملايين برميل في العام 2023. وشحنت السعودية والعراق النفط إلى أوروبا عبر رأس الرجاء الصالح بدلاً من البحر الأحمر وقناة السويس، مما ساهم في زيادة عدد السفن المارة عبر هذا الطريق بنسبة 15%.

من ناحية أخرى، زادت شركات التكرير في آسيا والشرق الأوسط صادراتها إلى أوروبا عبر طريق رأس الرجاء الصالح، مما ساهم في حوالي 29% من هذه الزيادة. كما أرسلت الولايات المتحدة شحنات النفط إلى آسيا عبر رأس الرجاء الصالح، مما زاد عدد براميل النفط المارة عبر هذا الطريق بحوالي 600 ألف برميل يوميًا.

وأدت تأثيرات حرب غزة إلى دفع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مايو 2024 إلى تقدير الانخفاض الإجمالي في إيرادات

مخاطر توسع الصراع الإقليمي على مستقبل أمن الطاقة

زادت الحرب الإسرائيلية على غزة في أكتوبر 2023، وما أعقبها من تصعيد إقليمي بين إسرائيل وحزب الله اللبناني، وتضرر حركة الملاحة في البحر الأحمر بفعل هجمات جماعة الحوثيين في اليمن، من المخاطر الجيوسياسية على الأسواق العالمية، خاصة مع ترقب المستثمرين لما سيحدث إذا توسع الصراع الإقليمي إلى حرب مباشرة قد تشمل دولاً أخرى، بالأخص إيران، بما قد يرفع أسعار النفط بقدر أكبر، ويوجه ضربة جديدة لقطاع الطاقة في الاقتصاد العالمي، وهو ما سيلقي بتداعياته الممتدة على اقتصاديات دول المنطقة، خاصة التي تعتمد على استيراد النفط والغاز.

د. أحمد سلطان

دكتور مهندس متخصص في شؤون النفط ودراسات الطاقة

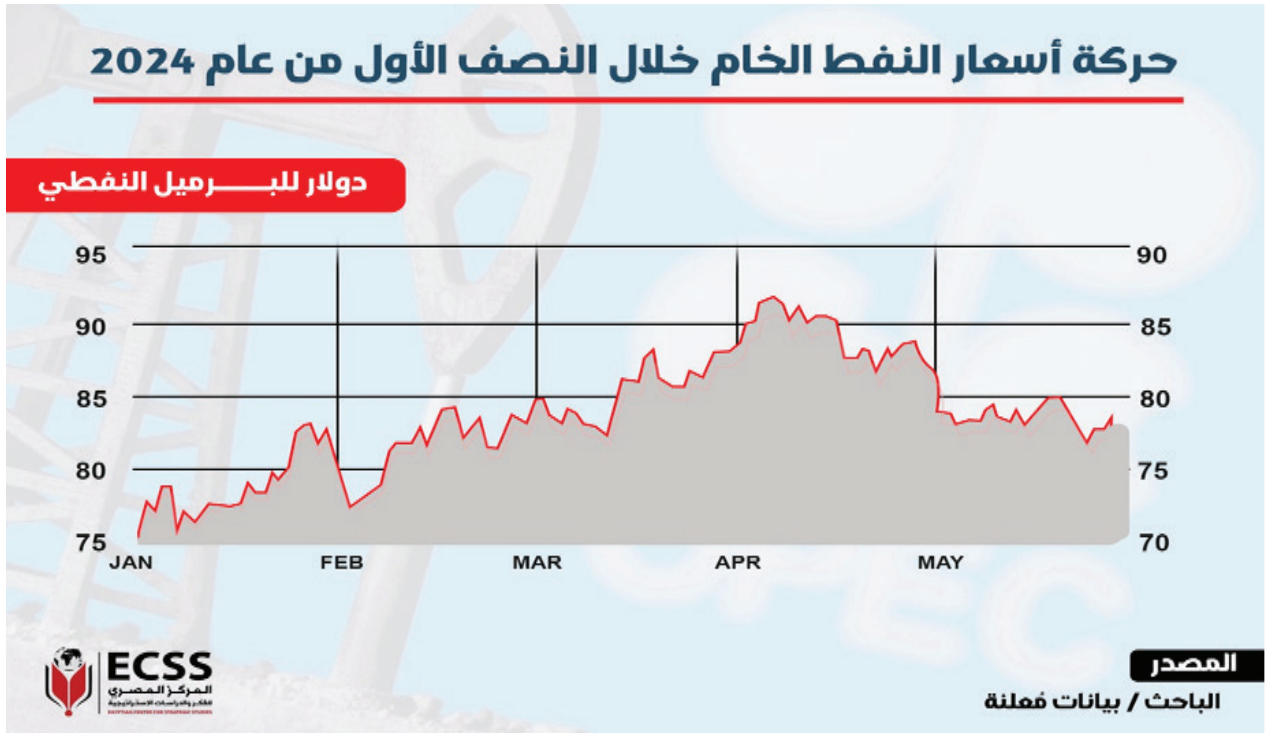


لهذه الموارد من خلال زيادة إيراداتها وتقليل العجز المالي؛ إلا أنه يطرح في المقابل تحديات ولا سيما أن الصراعات المستمرة في المنطقة قد تؤدي إلى ارتفاع التضخم، وبالأخص في تكاليف النقل، وتخلق بيئة غير مواتية للاستثمارات النفطية. منذ بداية العام 2024، تشهد أسواق النفط العالمية عدم استقرار، حيث جاءت التطورات الأخيرة في غزة لتعكس مساراً جديداً في أسعار النفط العالمية، والتي شهدت خلال السنوات الماضية تغيرات قوية منذ بداية الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير 2022. حيث أتت الحرب على غزة لتسهم في ضبابية المشهد العالمي لأسواق النفط الخام وحالات التذبذب الحادة في حركة الأسعار (تراوحت حول مستويات 80 - 90 دولاراً للبرميل النفطي الواحد).

ضغوطات على أسعار الطاقة

أدت الحرب على غزة إلى ارتفاع طفيف في أسعار برميل النفط، مع مخاوف مستمرة من أن الأسواق قد تتجاوز مستوى 90 دولاراً للبرميل الواحد، مما أثر بشكل كبير على الدول التي تعتمد بشكل كبير على النفط الخام كمدخل رئيسي في الصناعة، إضافة إلى المخاوف من ارتفاع التضخم، حيث تنتشر تكاليف الطاقة في مختلف قطاعات الاقتصاد. في الوقت نفسه، أصبح هناك تهديد حقيقي في نقص الطاقة إذا استمرت الحرب في غزة وتوسعت إقليمياً بما قد يشكل ضغطاً واضحاً على حركة أسعار النفط.

وفي حين أن أي ارتفاع لأسعار النفط الخام والغاز الطبيعي قد يعود بالفائدة على الدول الشرق أوسطية المنتجة والمصدرة



لشحنات النفط الخام في إسرائيل، والتي تأتي عبر خطوط الأنابيب من أذربيجان والعراق، وتحديداً من إقليم كردستان العراق، بالإضافة إلى نيجيريا والجابون وكازاخستان والبرازيل (من بين كبار المصدرين إلى إسرائيل).

وضع الطاقة لأطراف الصراع

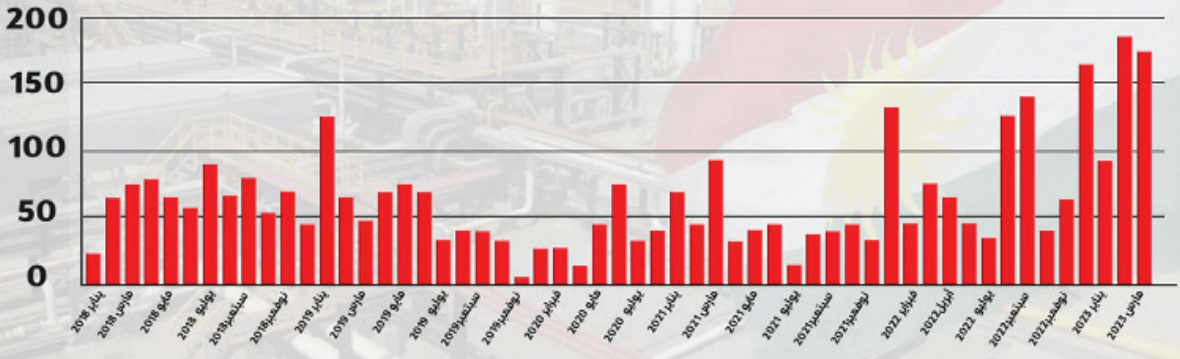
بشكل عام، استهلكت إسرائيل حوالي 215 ألف برميل من النفط يومياً في السنوات الأخيرة، وتُشكل تركيا المصدر الأول

برميل يوميًا، مع تصدير شحنات صغيرة نسبيًا من المنتجات والمشتقات النفطية المكررة مثل البنزين والديزل، كما هو موضح في الشكل التالي.

وتعتمد إسرائيل بشكلٍ كبيرٍ على النفط الخام المستورد لقطاع التكرير والذي تبلغ سعته حوالي 300 ألف برميل يوميًا، في ظل طلب محلي ضخم يصل إلى حوالي 250 ألف

واردات إسرائيل من مزيج خام كردستان بين عامي 2018 - 2023

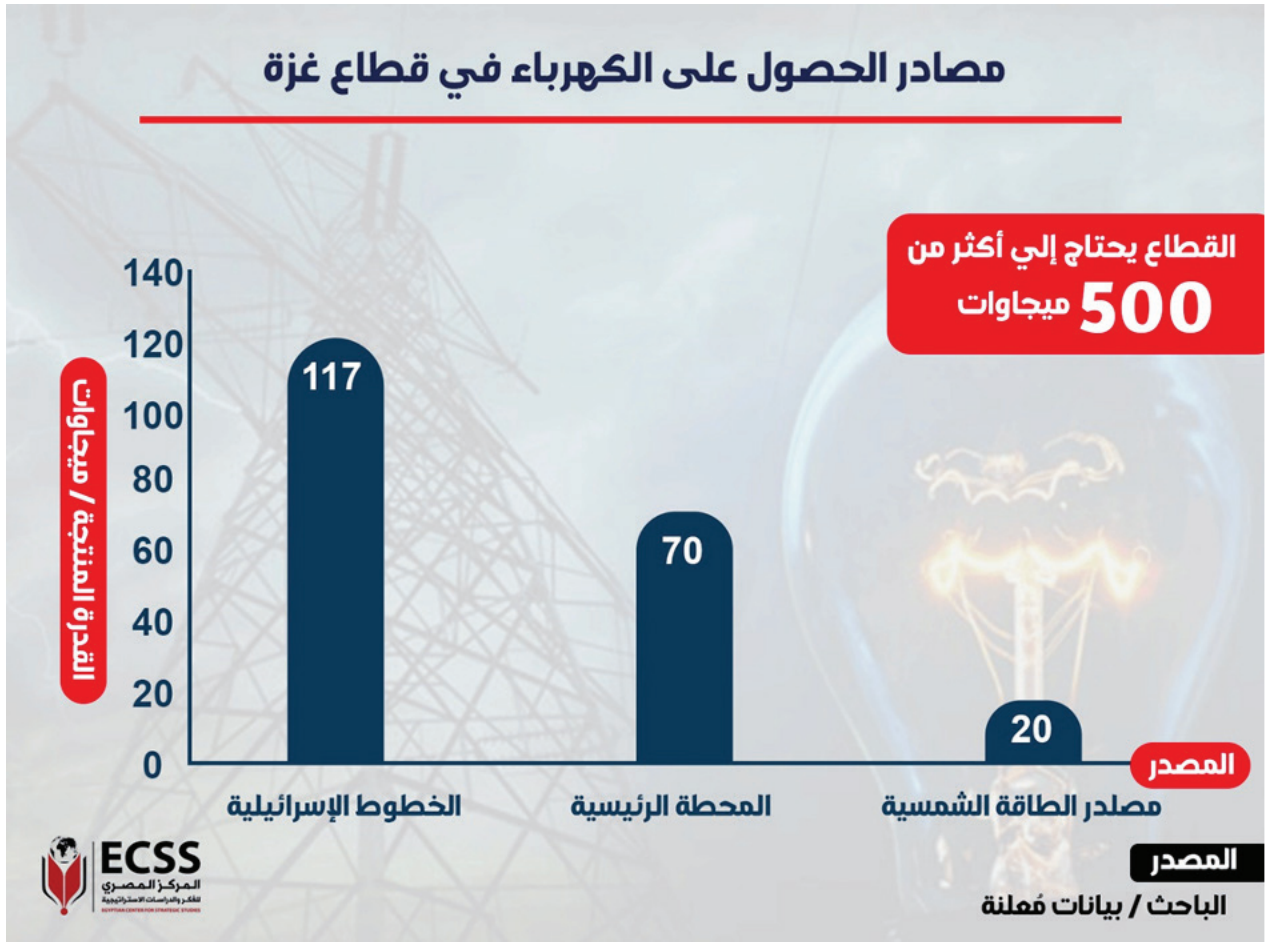
ألف برميل يوميًا



التيار الكهربائي أكثر من حوالي 13 ساعة يوميًا نتيجة توفر أقل من حوالي 45% فقط من احتياج المواطنين للكهرباء، كما أن معظم مناطق الضفة الغربية تحصل على الكهرباء عن طريق شرائها من شركة الكهرباء الإسرائيلية، مما يجعل المواطنين الفلسطينيين عرضة لابتزاز الشركة الإسرائيلية، حيث يبلغ متوسط استهلاك فلسطين من الطاقة الكهربائية سنويًا نحو 1.8 ألف ميغاوات، منها قرابة 600 ميغاوات لقطاع غزة. وتعتمد فلسطين على إسرائيل حاليًا للحصول على نحو 95% من الطاقة الكهربائية، والنسبة المتبقية من الأردن ومصادر الطاقة الشمسية، كما هو موضح في الشكل التالي.

ونظرًا لأن معظم واردات إسرائيل تأتي من البحر المتوسط والبحر الأسود، فقد ترغم الحرب المطولة مزيدًا من الناقلات على الإبحار في مسار أطول، عبر قناة السويس إلى إيلات بدلاً من عسقلان، مما يضيف حوالي 4 أيام إلى الرحلة ويرفع تكاليف الشحن. هنا تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل كانت تمتلك حوالي 10.72 ملايين برميل من النفط الخام في مخزونها حتى 27 أكتوبر 2023، مما ساهم في تخفي الأزمة في ذلك الوقت؛ إلا أنها تواجه تهديدًا مستقبليًا في إمدادات الطاقة حال زيادة رقعة الصراع الحالي.

وبالنظر إلى الطرف الفلسطيني، فقد عانى قطاع غزة من نقص حاد في مصادر الطاقة، يتجلى أثر ذلك في انقطاع



• **السيناريو الأول:** التأثير على أسعار النفط سيكون محدودًا، نظرًا لبعدها عن منطقة الصراع الحالية في غزة عن خطوط الإمداد النفطية المهمة (المناجم النفطية الهامة / أطراف الصراع الحالية دول مستهلكة للنفط)، وعليه فإن أسعار النفط الخام قد تشهد ارتفاعًا محدودًا بشرط ألا تتوسع رقعة الصراع، حيث قد يتراوح التأثير بين 3-4% زيادة في حركة الأسعار (نطاق سعري متوقع 80 - 87 دولارًا).

• **السيناريو الثاني:** في حالة التصعيد في غزة وتوسع أطراف جديدة للصراع قد يشمل سوريا ولبنان (هجوم مباشر وحقيقي)، من الممكن أن يؤدي إلى زيادة محتملة في أسعار النفط الخام، بتأثير يتراوح بين 6-8% زيادة في حركة الأسعار (نطاق سعري متوقع 87 - 90 دولارًا).

ويعاني لبنان أيضًا من انعدام تام لمفهوم أمن الطاقة، وذلك منذ عام 2020؛ حيث كان للأزمة المالية في لبنان تأثير شديد على قطاع الطاقة الهش في البلاد. وعليه، تواجه الحكومة صعوبات في شراء شحنات المنتجات النفطية لتزويد أربع محطات كهرباء ساحلية بالوقود، وهناك محطتان فقط تعملان بزيوت الغاز في الآونة الأخيرة: الزهراني في الجنوب، ودير عمار في الشمال، وإن كان ذلك مع انقطاعات متكررة.

سيناريوهات محتملة

على الرغم من أن حرب غزة لا تمثل تهديدًا مباشرًا لخطوط الإمدادات النفطية، أو مصادره الرئيسية في المنطقة، فإن الأسواق النفطية تخشى من احتمال توسع الصراع (حرب مباشرة) ليشمل أطرافًا أخرى لها صلة بإمدادات الطاقة، وهنا تبرز عدة سيناريوهات محتملة من أبرزها:

في المقابل، هناك مخاطر شديدة لقفزة أسعار النفط المتوقعة، سواء على الاقتصاد العالمي الذي لم يودع بعد الأزمات التي ألمت به منذ عام 2020، وكذا على الدول المستهلكة للطاقة والوقود، لكن التأثير الأكبر سيكون على المواطن في الدول المستهلكة للطاقة الذي سيجد نفسه أمام قفزات في أسعار مشتقات الوقود، مثل البنزين والسولار والغاز والمازوت، والقطاعات والخدمات المرتبطة بها مثل الكهرباء والمياه والمواصلات وغيرها.

كما قد تؤدي زيادة أسعار النفط إلى تأخر التعافي والنمو، وتعميق التضخم، وزيادة كلفة الإنتاج، وتقليل فرص عمل، وزيادة في أسعار السلع والخدمات، ودخول الأسواق في ركود وكساد، يصاحبها إغلاق للمصانع، وإفلاس للشركات والأنشطة الاقتصادية، واستغناء عن العمالة، وتراجع إيرادات الدولة من أنشطة الضرائب وغيرها. من جانب آخر، فإن زيادة سعر الوقود قد تقلب معادلة الانتخابات الأمريكية وتثير غضب الناخبين على إدارة جو بايدن حال حدوث قفزة في سعر البنزين والسولار، وركود في الأسواق، وهو ما يصب في صالح المرشح المنافس ترامب.

أما بالنسبة للمواطن العربي، فإنه سيجد نفسه أمام قفزات جديدة في معدلات التضخم حال حدوث قفزات تصاعدية كبيرة في أسعار النفط الخام، وغلاء في أسعار كل شيء. فزيادة أسعار الوقود تأخذ معها أسعار النقل والمواصلات والسلع الغذائية، ومزيداً من الضغوط المعيشية والحياتية، والاتصالات وإيجارات السكن وتكاليف المعيشة لمستويات أعلى.

تأمين إمدادات الطاقة

في ضوء المخاطر السابقة على أمن الطاقة، أصبحت تلك القضية أحد أهم محددات السياسة الخارجية والدفاعية للقوى الكبرى والدول ذات الاقتصاديات الصاعدة، فالصراع المستقبلي بين القوى المهيمنة على النظام الدولي وتلك الصاعدة، أصبح محوره البنى التحتية لقطاع الطاقة في مناطق الإنتاج والعبور وخطوط الملاحة البحرية.

• **السيناريو الثالث:** في حالة تصعيد الصراع ودخول أطراف جديدة له كإيران عبر مواجهة مباشرة، من الممكن أن يؤدي إلى عودة الإدارة الأمريكية لتضييق الخناق على صادرات النفط الإيراني، والتي وصلت لمستويات عالية. وهو الأمر الذي قد يدفع أسعار النفط للأعلى (فوق مستويات 95 دولارًا للبرميل النفطي)، مع تأثير كبير قد يصل إلى حوالي 60% زيادة في حركة الأسعار، لأن الأمر متعلق بدولة نفطية كبرى. لذلك، فإن خفض أو فقدان حوالي 100 ألف برميل يوميًا من النفط الإيراني سيؤدي إلى زيادة بمقدار نحو دولار واحد للبرميل خلال العام الجاري.

هنا، تجدر الإشارة إلى أن إنتاج النفط الإيراني قد ارتفع منذ نهاية العام الماضي 2023 بأكثر من حوالي 700 ألف برميل يوميًا، مسجلًا بذلك أعلى مستوياته في خمس سنوات عند نحو 3.2 ملايين برميل يوميًا. حيث استفادت طهران من انحسار التوترات مع واشنطن، وغض الأخيرة الطرف عن صادرات النفط الإيراني، في خطوة ربطها البعض برغبة إدارة بايدن في الحد من صعود أسعار الخام.

• **السيناريو الرابع:** وهو الأكثر سوءًا لارتفاع أسعار برميل النفط الخام في الأسواق العالمية، حيث قد تصل إلى مستوى 140 دولارًا للبرميل النفطي الواحد وهو سيناريو غير مستبعد، بشرط حدوث عدة متغيرات أساسية منها: توسع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، نشوب حرب مباشرة بين إسرائيل وإيران، تشديد الغرب الخناق على النفط الروسي عبر التوسع في عقوبات جديدة، إضافة إلى زيادة الطلب من قبل كبار المستهلكين للطاقة كالصين.

مخاطر مستقبلية

بشكل عام، هناك مستفيدون من القفزة الحالية في أسعار النفط إثر حرب غزة، والتي تعادل ما يقرب من ضعف السعر الحالي (84 دولارًا للبرميل النفطي الواحد)، وفي مقدمتهم الدول الكبرى المنتجة للنفط الخام مثل المملكة العربية السعودية والإمارات وروسيا والولايات المتحدة وكندا والعراق، فالزيادة تعني تدفق مزيد من مليارات الدولارات على موازنات تلك الدول، مما يسهم في تقوية مراكزها المالية واحتياطياتها من النقد الأجنبي ودعم صناديقها السيادية.

وغالبا ما تقع هذه النقاط في دائرة التوتر والصراع، لذلك فإن جميع الممرات المائية محمية بموجب مواد القانون الدولي.

ويوضح الشكل التالي حقائق وتوقعات مرتبطة بالأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز وباب المندب، بسبب مرور نفط منطقة الشرق الأوسط عبرهما إلى الأسواق العالمية، من خلال رأس الرجاء الصالح ومضيق ملقا والمضيق الإندونيسية وقناة السويس.

وعليه، يُشكل الأمن البحري بمفهومه الواسع بالنسبة للقوى الدولية أهمية استراتيجية تنطلق من ارتباطه بأمن الطاقة، حيث تعتبر جميع الممرات المائية أو المضائق في الاستراتيجية العسكرية نقطة اختناق بفعل الجغرافيا، وبالتالي فهي تمثل نقطة تفوّق بالنسبة للطرف الذي يمتلك السيطرة عليها،



وهو ما جعل الأنظار تتجه إلى الأهمية الاستراتيجية لمناخ النفط في الشرق الأوسط من بداية الحرب على غزة، الأمر الذي يدفع إلى أهمية إيقافها قبل أن تتوسع دائرة الصراع الإقليمي.

مجمل القول، تُشكل الحرب على غزة أحد أكبر المخاطر الجيوسياسية على أسواق النفط العالمية منذ بداية الحرب الروسية الأوكرانية، لأن أي اتساع إقليمي لتلك الحرب بدخول إيران طرفًا فيها قد تكون له تداعيات أخطر على إمدادات الطاقة،



قضايا نوعية

- تفاقم أزمات اللجوء حال الحرب بين إسرائيل وحزب الله
- ملامح القدرات العسكرية المتطورة لحزب الله اللبناني

تفاقم أزمات اللجوء حال الحرب بين إسرائيل وحزب الله

يُمثل التصعيد الحالي بين حزب الله وإسرائيل نقطة توتر حادة في مشهد إقليمي لم يزدد إلا تعقيداً. فمنذ اندلاع الحرب على غزة، وعلى مدار عشرة أشهر، تصاعدت حدة الأعمال القتالية والحرب النفسية بين حزب الله وإسرائيل، واتخذ الصراع شكلاً خطيراً يُنذر بقيام حرب شاملة بين الطرفين من المرجح -حال حدوثها- أن تضم وكلاء إيران في سوريا والعراق واليمن، وقد تدفع بموجات متتالية ومتعددة الاتجاهات من النازحين واللاجئين، وبالتالي تخلق حالة ممتدة من عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في المنطقة.

سندس محفوظ

مدرس مساعد للعلوم السياسية
وباحثة في شؤون الهجرة



نزوح قسري

أزمة إنسانية مرتقبة

ليست الحرب المباشرة والمفتوحة بالسيناريو الذي يتمناه أي من إسرائيل أو حزب الله أو الأطراف الداعمة لهما؛ فأى حرب في لبنان تعني زيادة معاناة الشعب اللبناني وتعقيد الأوضاع الاجتماعية والإنسانية وكذلك السياسية في ظل اقتصاد مأزوم لم يتعاف بعد من أزماته المتراكمة. في إسرائيل، على الرغم من تلقي جيشه تدريبات تمكنه من القتال على أكثر من جبهة على مدار السنوات الماضية وكذلك تفوقه العسكري المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن دخول حرب كهذه مع حزب الله قد يؤدي إلى استنزاف الجيش بشكل كبير.

على عكس تلك الحسابات العقلانية، يبدو أن المنطقة بأكملها على مرمى حجر من حرب مباشرة بين الطرفين، ففي ظل الضغوطات الكبيرة التي يمارسها الإسرائيليون، الذين فروا من الشمال، على حكومة نتياهو لدخول هذه الحرب لكسر شوكة حزب الله، من المرجح أن تتخذ إسرائيل القرار بالحرب، إن لم يكن القرار اتخذ بالفعل. أما حزب الله فسيضطر إلى خوض تلك الحرب، خاصة مع رفض إسرائيل كل الدعوات لوقف إطلاق النار على قطاع غزة، وهو ما يعني بالضرورة انخراط كل وكلاء إيران في العراق وسوريا واليمن في الحرب.

في حال تحقق هذا السيناريو، ستكون المنطقة بأكملها في انتظار موجات متتالية ومتعددة الاتجاهات من النازحين واللجئين، فالأمر لن يتوقف على ما تبقى من المواطنين في الجنوب اللبناني والشمال الإسرائيلي؛ حيث يصعب توقع العمق الذي ستصل إليه الأعمال القتالية، كما أنه مع انخراط وكلاء إيران في سوريا والعراق واليمن، من الممكن أن تتوسع الحرب لتشمل جبهات عدة وربما أطرافاً عدة، وإن كان هذا الاحتمال بعيداً.

كأي نزاع مسلح، كان للمدنيين النصب الأوفر من الخسائر إلى الآن؛ حيث دفع التصعيد العسكري بين حزب الله وإسرائيل غالبية المواطنين في الجنوب اللبناني والشمال الإسرائيلي إلى حركة نزوح داخلية والفرار من بنية تحتية مدمرة، وأوضاع إنسانية مأزومة، واحتمالات متناقصة للبقاء. وتُشير أحدث البيانات الصادرة عن منظمة الهجرة الدولية (Displacement tracking matrix) إلى وصول عدد النازحين الداخليين في لبنان جراء التصعيد إلى 94126 نازح، غالبيتهم (96%) قادمون من ثلاث مناطق على طول الحدود الجنوبية اللبنانية: 73% من بنت جبيل، 13% من مرجعيون، و11% من صور. أما نسبة الـ3% المتبقية فأثوا من خمس مناطق مختلفة، هي: حاصبيا، النبطية، بعبد، جزين، وبعلبك.

في الوقت الحالي، يتمركز معظم النازحين اللبنانيين (77%) في خمس مناطق، وتحديدًا في: صور، النبطية، صيدا، بعبد، وبيروت. واختلف شكل المأوى الذي لجأوا إليه، فبينما اضطر حوالي 82% منهم إلى العيش في أماكن استضافة إما مع عائلات وأصدقاء استضافوهم أو بمفردهم، استطاع حوالي 15% السكن في منازل مستأجرة، بينما انتقل حوالي 2% إلى بيوت أخرى يمتلكونها، ولم يكن أمام 1% منهم سوى العيش في 16 مأوى جماعياً.

أما بالنسبة للشمال الإسرائيلي، فقد نزح حوالي 62570 إسرائيليًا من مدن على الحدود الشمالية الإسرائيلية (مدينة كريات شمونة)، أو تقع على مسافة بضعة كيلومترات من الحدود إلى مناطق متفرقة في إسرائيل، واستقروا في فنادق دفعت الحكومة الإسرائيلية ثمن إقامتهم فيها، أو مع أقاربهم أو في منازل (مملوكة أو مستأجرة) تبعد عن الحدود الشمالية.

السياسية في المنطقة، وكذلك لعدم تحديدها إقامتهم في مخيمات للاجئين كما هو الحال في دول أخرى، ودعمها اندماجهم في المجتمع كجزء طبيعي من نسيجه.

إلا أنه حال نشوب حرب شاملة بين حزب الله وإسرائيل، بالأبعاد المذكورة أعلاه، فسيعني ذلك أن اللاجئين المقيمين في مصر، خاصة السوريين، لن يعودوا إلى بلادهم على المدى القصير والمتوسط نظرًا لأن حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي قد تمتد لبضع سنوات على الأقل، وبالتالي ستظل مصر منوطة بمسئولية اندماج اللاجئين الموجودين على أرضها بشكل فاعل يدعم أهداف التنمية، وهو ما يجعل من الأهمية التأكيد من استعدادها لاستقبال المزيد من اللاجئين في ظل التحديات الاقتصادية التي تعاني منها، وكذا مواجهة تنامي نزعات رافضة للاجئين في الآونة الأخيرة.

هذه التحديات لا تقود بالضرورة إلى إغلاق الحدود أمام النازحين وطالبي اللجوء، لكنها تحتم صياغة رؤية وإيجاد أدوات مصرية تجعل من القرار باستقبالهم جزءًا من استراتيجية الدولة لتجاوز الأزمات الاقتصادية الحالية، ودعم عملية اندماجهم في المجتمع.

من المرجح أيضًا أن تؤدي الحرب -حال حدوثها- إلى أزمة حقيقية بالنسبة للاجئين بشكل خاص، خصوصًا في الدول التي تستضيف أعدادًا كبيرة منهم. فلبنان وحده يستضيف 1.5 مليون لاجئ سوري، و13715 لاجئ من جنسيات أخرى يعيشون في ظل أوضاع إنسانية صعبة؛ حيث تقدر المفوضية السامية لشئون اللاجئين نسبة اللاجئين السوريين الذين يعيشون في فقر مدقع بـ90%. وسيضع استمرار موجات النزوح الجماعي ضغوطًا هائلة على الموارد والبنية التحتية، وسيزيد أوضاع اللاجئين تعقيدًا، كما أنه قد يدفع اللاجئين الموجودين بالفعل في لبنان -على سبيل المثال- إلى "إعادة طلب اللجوء" في دول مجاورة، وتكبد مشقة الرحيل إلى وجهة أخرى وما تحمله من ضغوط مادية واجتماعية ونفسية جديدة.

آثار على مصر

في ضوء تلك الأزمة الإنسانية المرتقبة، ستكون الدول الكبرى المستقبلية للاجئين في المنطقة، وفي مقدمتها مصر، من ضمن الخيارات الأولى أمام النازحين وطالبي اللجوء خصوصًا بالنسبة للسوريين، نظرًا لتبنيها خطابًا منفتحًا كدولة عبور ووجهة تجاه اللاجئين والنازحين قسرًا من مناطق النزاعات والأزمات

ملاحم القدرات العسكرية المتطورة لحزب الله اللبناني

يُوصف "حزب الله" -وفقًا لبعض التقديرات- بأنه أحد أكبر الفاعلين من غير الدول تسليحًا في المنطقة، حيث تشير بعض التقارير إلى أنه يملك نحو 150 ألفًا من الصواريخ القصيرة والمتوسطة وبعيدة المدى، كما يتراوح أعداد مقاتليه بين 45 و100 ألف مقاتل. فوفقًا لتصريحات الأمين العام للحزب حسن نصر الله في عام 2021، فإنه يمتلك 100 ألف مقاتل مدربين ومسلحين. في الوقت نفسه، يرى بعض المحللين أن العدد الحقيقي قد يفوق ذلك بعدة مرات. وحتى بفرض صحة تلك الأعداد -كما تشير صحيفة "التايمز"- فإنها تفوق الجيش اللبناني نفسه (80 ألف جندي في عام 2023، والذي يشمل على الأرجح جنود الاحتياط الذين تتراجع خبراتهم القتالية).

د. رعدة البهي

رئيس وحدة الأمن السيبراني

بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية



بشكل عام، يمتلك "حزب الله" صواريخ دقيقة، وطائرات بدون طيار، وصواريخ مضادة للدبابات والطائرات والسفن، يمكن الوقوف على أبرزها من خلال النقاط التالية:

- **الصواريخ المضادة للدبابات:** استخدم "حزب الله" الصواريخ الموجهة المضادة للدبابات على نطاق واسع في الحرب مع إسرائيل في عام 2006. ونشر صواريخ موجهة مرة أخرى في الآونة الأخيرة منها "الكورنيت" روسية الصنع، كما استخدم أيضًا صاروخًا موجهًا إيراني الصنع يُعرف باسم "ألما"، وفقًا لقناة الميادين العربية الموالية لإيران. ووصف تقرير صادر عن مركز "ألما للأبحاث والتعليم" الإسرائيلي في إبريل 2024 صاروخ "ألما" بأنه سلاح مضاد للدبابات، يُمكنه ضرب أهداف خارج خط الرؤية باتباع مسار مُقوّس، مما يُمكنه من الضرب من أعلى.

- **أنظمة الدفاع الجوي:** وفقًا لصحيفة "جيروزاليم بوست"، فإن "حزب الله" نشر أنظمة دفاع جوي روسية الصنع قادرة على التصدي للضربات الجوية الإسرائيلية في عام 2021 في عدة مناطق منها: جنوب لبنان، منطقة جبال القلمون (شمال غرب دمشق). وبشكل عام، تضم منظومة الحزب الدفاعية عدة صواريخ أرض-جو تكتيكية قصيرة المدى من طراز (SA8). كما تضم أيضًا نظام الدفاع الجوي (SA17) المُعزز بصواريخ أرض-جو متوسطة المدى، الذي يُمكنه الاشتباك مع عدة أهداف على ارتفاعات تتراوح بين 10-24 ألف متر، وبمدى يصل إلى 50 كم. هذا بالإضافة إلى نظام الدفاع الجوي قصير المدى (SA22) الذي يُمكنه التصدي لعدة أهداف جوية؛ لكونه مزودًا بنحو 12 صاروخًا اعتراضيًا أرض-جو، ومحرك يعمل على مرحلتين بالوقود الصلب، يصل مداه إلى 20 كم كحد أقصى.

- **الطائرات بدون طيار:** أشار "مركز ألما للأبحاث والتعليم" السابق الإشارة له- في عام 2021 إلى أن "حزب الله" لديه ما يزيد على 2000 مُسيرة متعددة المهام والتي استخدمها بالفعل عدة مرات. فوفقًا لتصريحات "نصر

في هذا الإطار، يمكن الدفع بأن القدرات البشرية التي يمتلكها "حزب الله" قد شهدت تطورات ملحوظة خلال السنوات القليلة الماضية، بالنظر -على سبيل المثال- إلى وحدة/فرقة "الرضوان"، وهي الأكثر تميزًا بين صفوف قواته، حيث تملك درجة عالية من الجاهزية والتطور التسليحي والقتالي، إذ تضم كبار المقاتلين ممن تلقوا تدريبات متقدمة في ظروف صعبة؛ حيث يتمركز عدد كبير من مقاتليها في حلب لاكتساب الخبرات الميدانية.

ووظف حزب الله بالفعل بعض الأسلحة الجديدة بعد عملية "طوفان الأقصى" في 7 أكتوبر 2023. وهو ما يثير تساؤلات عن طبيعة قدراته العسكرية؛ لما لذلك من دلالات كبرى تُلقي بظلالها على طبيعة توازنات القوى بينه وبين إسرائيل، وكذا طبيعة التصعيد المنضبط والردع وحدوده بين الطرفين، وأفق واحتمالات الحرب العسكرية، والدور الذي تلعبه إيران في تسليح الحزب.

ترسانة متطورة

وفقًا لكتاب "حقائق العالم" (The World Factbook) الصادر عن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، تركز قوة "حزب الله" العسكرية على ما يصل إلى 150 ألف صاروخ من أنواع عدة، وهي الأنواع التي يدفع "حزب الله" بأنها يُمكنها استهداف مختلف الأنحاء الإسرائيلية. فيما يشير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية إلى أن ترسانة "حزب الله" الصاروخية تشمل صواريخ هجوم بري، وأخرى مضادة للسفن والدبابات.

ومن أبرز الصواريخ لدى حزب الله: صواريخ "كاتيوشا" (يتراوح مداها بين 4 و40 كم)، وصواريخ "فجر-1" (يتراوح مداها بين 8 و10 كم، وتستخدم رأسًا حربيًا شديد الانفجار يزن 8 كجم)، وصواريخ "فلق" (يتراوح مداها بين 10 و11 كم، وتحمل رأسًا حربيًا شديد الانفجار يزن 50 كجم)، وصواريخ "شاهين" المدفعية الثقيلة غير الموجهة (يبلغ مداها 13 كم، وتحمل رأسًا حربيًا شديد الانفجار يبلغ وزنه 190 كجم)، وصاروخ "81" (يبلغ مداه بين 5 و20 كم، وهو مزود برأس حربي شديد الانفجار). هذا إلى جانب أنواع أخرى منها: صواريخ "فجر-3"، و"فجر-5"، و"فجر-110"، و"رعد"، و"صاروخ خبير"، و"صاروخ زلزال 1 و2"، و"صاروخ فاتح 110"، و"صاروخ سكود"، و"صاروخ نور"، و"صاروخ ياخونت"، وغير ذلك.

والتعليم” السابق الإشارة إليه، فإن حزب الله استخدم تقنيات “تجاوز الحواجز” التي تتمتع بها المُسيّرات الإيرانية التي سبق أن استخدمتها روسيا خلال حربها ضد أوكرانيا.

في ضوء ما سبق، دفعت شبكة (MSNBC) الإخبارية بأن “حزب الله” في عام 2024 بات أكبر حجمًا وأفضل تسليحًا وأكثر خبرة وأقوى سياسيًا بالمقارنة بما كان عليه في عام 2006، ووصفته بأنه بات أقرب ما يكون إلى “الجيش”؛ كونه يمتلك في تقديرها ما يقرب من 200 ألف صاروخ وقذيفة يتباين مداها إلى الحد الذي يُمكنها من استهداف البنية التحتية المدنية الحيوية لإسرائيل دون أن تتمكن القبة الحديدية من تحييدها. وأرجعت الشبكة التقدم المحرز في قدراته العسكرية إلى التكتيكات والعمليات والخبرات العسكرية المكتسبة من العمليات البرية في سوريا من ناحية، وتزايد الإمدادات الإيرانية له من ناحية ثانية.

ختامًا، يملك “حزب الله” عدة أسلحة متقدمة تشمل الصواريخ المُوجّهة، والمُسيّرات القادرة على إطلاق الصواريخ، وأخرى متفجرة، وغير ذلك. وقد أطلق منذ “طوفان الأقصى” صواريخ مضادة للدبابات من مناطق قريبة من الحدود الإسرائيلية، بجانب مُسيّرات وأنواع أخرى من الصواريخ ذات الرؤوس الحربية الثقيلة. وهو ما يعني في مجمله أن إسرائيل تواجه خصمًا يتمتع بقدرات عسكرية متقدمة ومعدات وتقنيات حديثة تزداد تطورًا عبر الزمن، وأن هذا الخصم يكشف بين الحين والآخر عن أسلحة جديدة ازدادت قدرته على تخزينها بل واستخدامها بالفعل، وأن الطابع السري الذي يخيم على القدرات العسكرية للحزب لا يحول دون كشف النقاب عن بعضها وفقًا للتطورات الميدانية، وهو ما يثير المخاوف الإسرائيلية من تطور تلك القدرات بما يجعلها قادرة على تدمير أهداف حيوية في الداخل الإسرائيلي، والتصدي بنجاعة لما يخترق الأجواء الجوية اللبنانية.

الله،” استخدم “حزب الله” بعض أنواع المُسيّرات الهجومية الانتحارية لأول مرة في أعقاب عملية “طوفان الأقصى”، كما رصدت تقارير الجيش الإسرائيلي نحو 19 حادثًا لتلك المُسيّرات التي انطلقت من جنوب لبنان منذ ذلك الحين، وقد استخدمها لتشتيت الدفاعات الجوية الإسرائيلية تارة، ولاستهداف عدة أهداف من خلال أنواع مُحَمّلة بالمتفجرات تارة أخرى.

بشكل عام، تشمل ترسانة “حزب الله” من المُسيّرات عدة طائرات متعددة الأحجام ذات قدرات استطلاعية وهجومية، أهمها الطائرتان “مرصاد 1” و”مرصاد 2” (المستوحاتان من الطائرات الإيرانية “مهاجر 2” و”مهاجر 4”)، وكذا المُسيّرة “أيوب” (المسماة نسبة إلى “حسين أيوب” أحد أبرز العقول العسكرية لحزب الله)، والطائرة “أبائيل” الهجومية الانتحارية التي يصل مداها إلى 150 كم، ثم المُسيّرة “حسان” (التي سبق أن قامت بمهام استطلاعية بعمق 70 كم).

• **صواريخ وقذائف الهجوم الأرضي:** لعبت الصواريخ غير المُوجّهة دورًا كبيرًا في حرب عام 2006، بعد أن أطلق “حزب الله” ما يربو على 4000 صاروخ على إسرائيل، معظمها صواريخ “كاتيوشا” روسية الصنع. بيد أنه في عام 2022، أكد نصر الله أن “حزب الله” تمكن من تحديث آلاف الصواريخ بأنظمة التوجيه لجعلها صواريخ دقيقة. وجدير بالذكر أن الحزب يمتلك عدة نماذج إيرانية (مثل: صواريخ “رعد”، و”الفجر”، و”الزلزال”)، وأنه قد أطلق على إسرائيل، في أعقاب “طوفان الأقصى”، صواريخ من طراز “كاتيوشا” و”بركان”.

• **نظام الملاحظة بالقصور الذاتي:** بشكل عام، يُستخدم هذا النظام من أجل توجيه الصواريخ والطائرات والغواصات دون الاعتماد على المراقبة من الأرض أو النجوم أو المعلومات خارجية المصدر، بل يعتمد على أجهزة استشعار الحركة والدوران التي تعتمد بدورها على تقدير الموضع والاتجاه والسرعة. ووفقًا لمركز “ألما للأبحاث

مؤشرات وآثار التصعيد بين إسرائيل وحزب الله

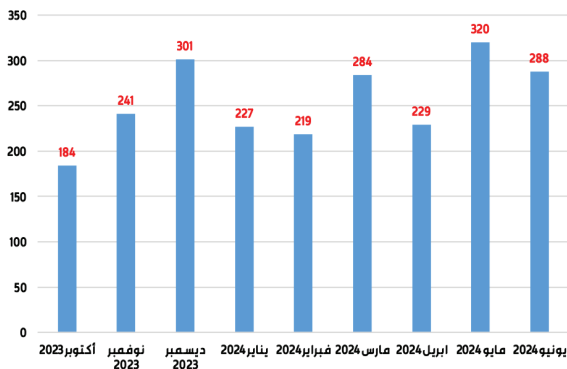
في أعقاب اندلاع حرب غزة في أكتوبر 2023، شهدت الحدود الإسرائيلية اللبنانية تصعيداً متبادلاً بين حزب الله والجيش الإسرائيلي، وهو ما أدى إلى نزوح عشرات الآلاف من المواطنين من التجمعات السكانية في شمال إسرائيل وجنوب لبنان، فضلاً عن تهديم عشرات المنازل وتضرر شبكات المياه والكهرباء في قرى جنوب لبنان، التي تعاني تدهوراً في الأساس جراء الأزمة الاقتصادية في البلاد. وأجج هذا التصعيد المخاوف من خروجه عن السيطرة، وانزلاق المنطقة إلى حرب واسعة. في هذا السياق، يتم رصد المؤشرات الأساسية للتصعيد بين حزب الله وإسرائيل، فضلاً عن آثاره على لبنان والبحر الأحمر وأسعار النفط.

هبة زين

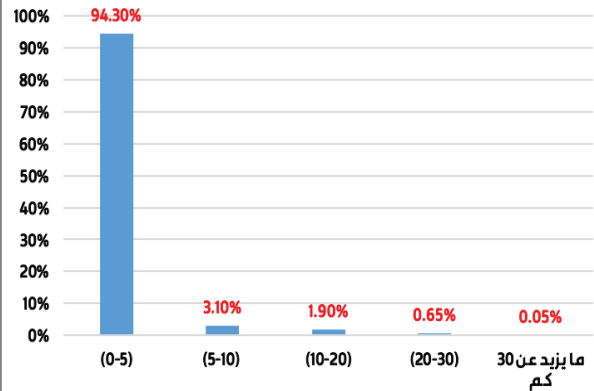
باحث أول بوحدة المرصد المصري
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية



متوسط عدد الهجمات الشهرية لحزب الله ضد إسرائيل

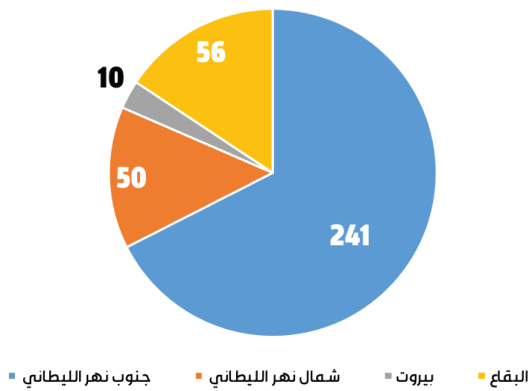


التوزيع النسبي لهجمات حزب الله المنفذة ضد إسرائيل وفقاً لمدى بعدها عن الحدود الإسرائيلية الشمالية (المسافة بالكيلومتر)*



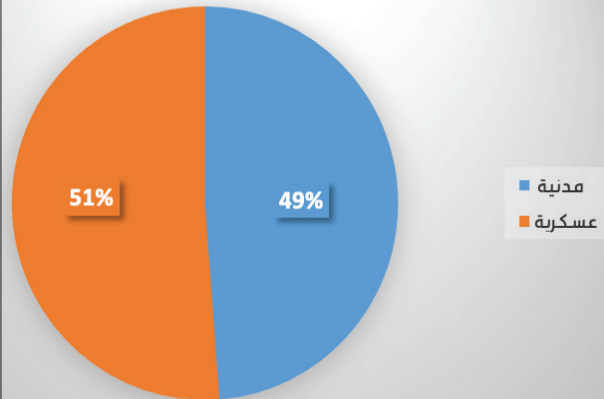
*البيانات ترجع للفترة 8 أكتوبر 2023 حتى 1 يوليو 2024، وفقاً لمركز "Alma"

أعداد قتلى حزب الله وفقاً للمنطقة*

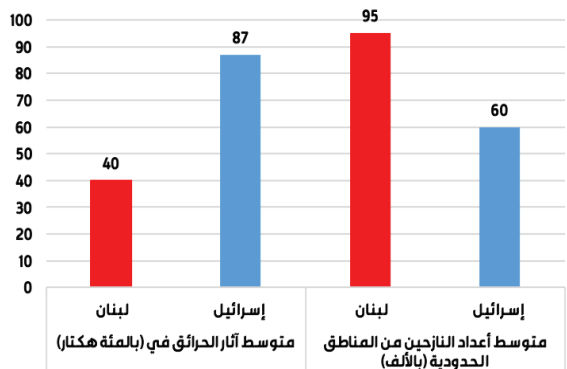


* الأعداد خلال الفترة 7 أكتوبر 2023 إلى 30 يونيو 2024

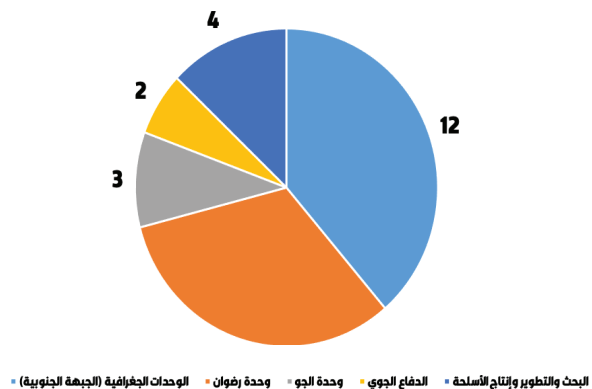
التوزيع النسبي لأهداف هجمات حزب الله ضد إسرائيل



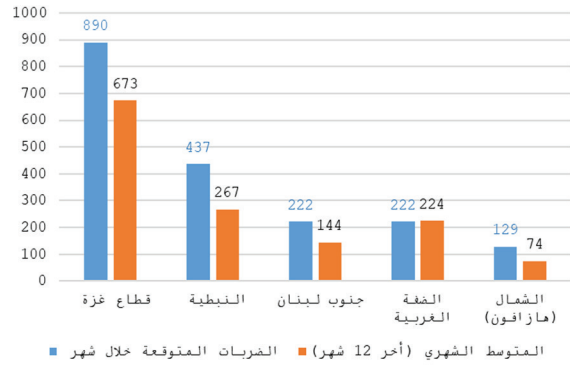
تقدير تداعيات الاشتباكات على الحدود اللبنانية الإسرائيلية الأخيرة



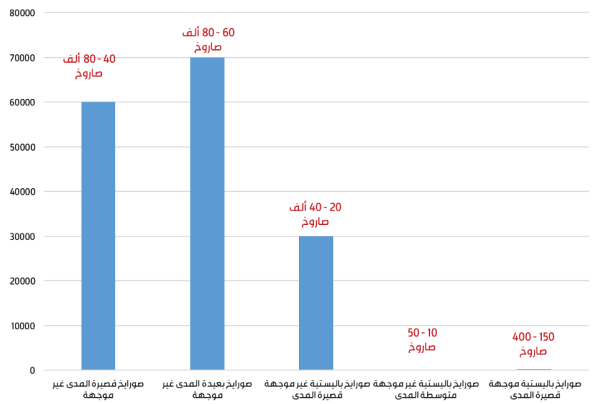
التوزيع العددي لقياديين في حزب الله تم اغتيالهم وفقاً لوحدة العمل



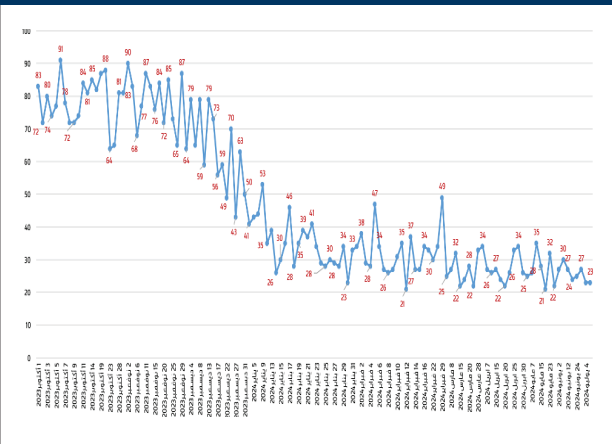
تقدير الضربات المتوقعة خلال شهر والمتوسط الشهري للضربات بمناطق (فلسطين، لبنان، إسرائيل) وفقاً لتقرير مركز ACLED عن شهر مايو 2024



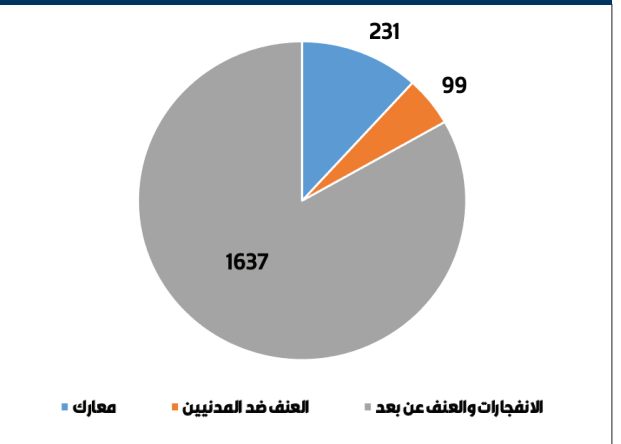
تقدير أعداد الصواريخ بحوزة جماعة حزب الله وفقاً للنوع



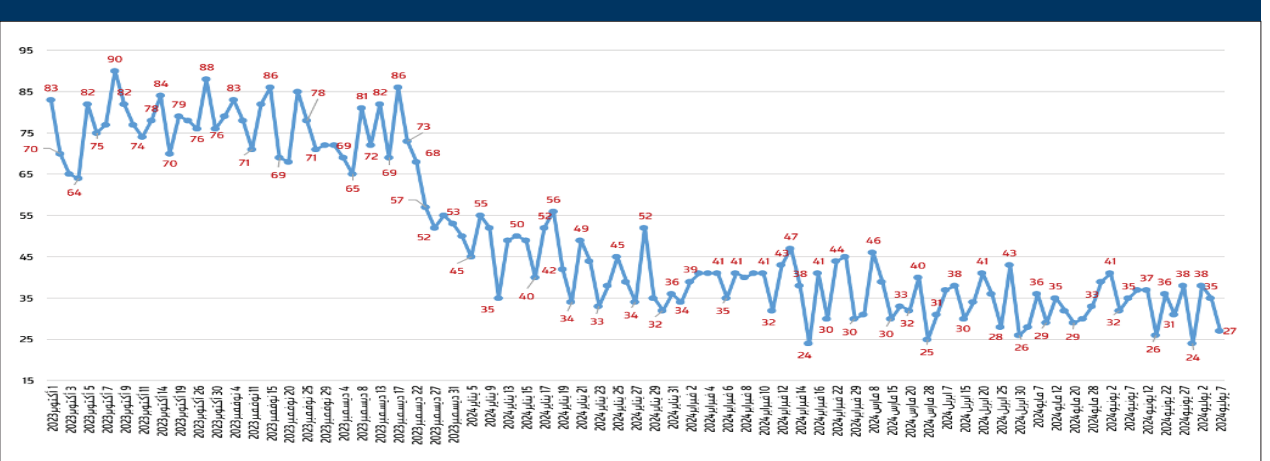
تطور عدد السفن المارة من خلال باب المندب يوميًا خلال الفترة من 1 أكتوبر 2023 حتى 7 يوليو 2024



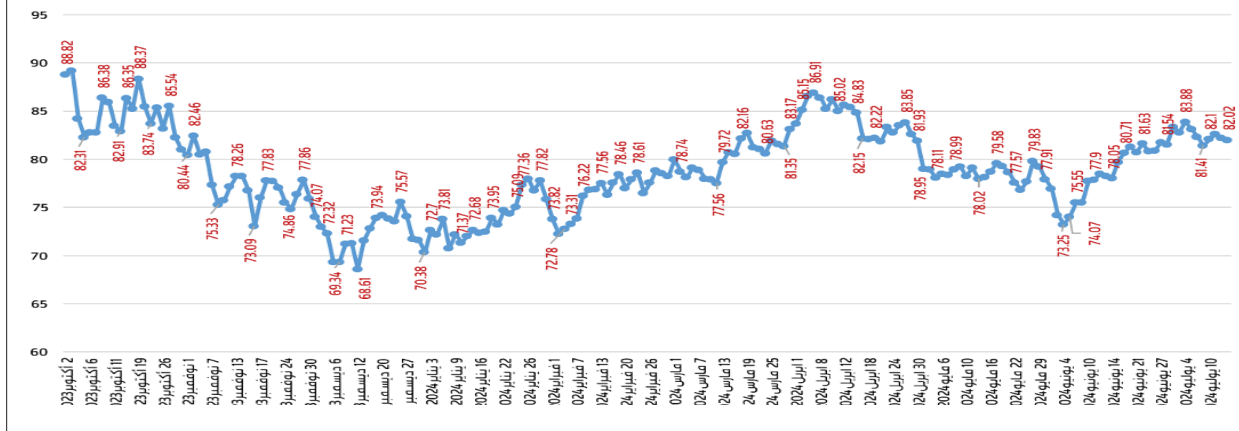
التوزيع العددي لنوع الضربات المتوقعة خلال شهر بمناطق (فلسطين، لبنان، إسرائيل) وفقاً لتقرير مركز ACLED عن شهر مايو 2024



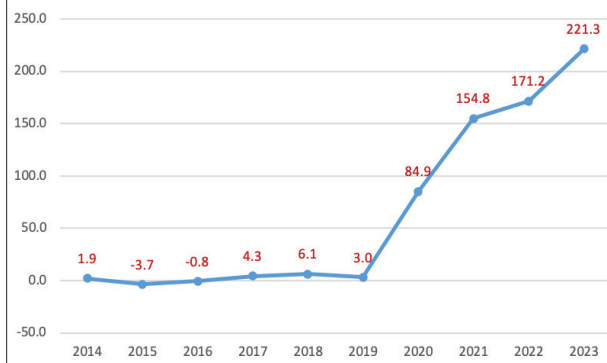
تطور عدد السفن المارة من خلال قناة السويس يوميًا خلال الفترة من 1 أكتوبر 2023 حتى 7 يوليو 2024



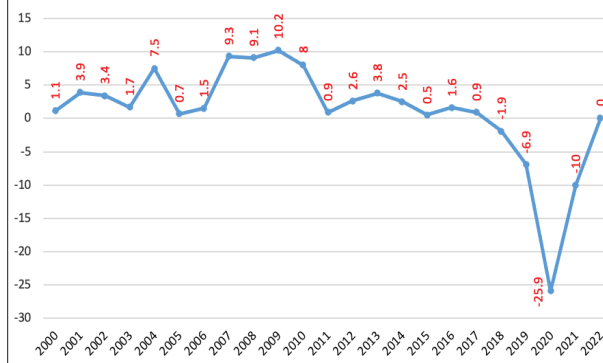
تطور أسعار خام النفط يوميًا خلال الفترة من 1 أكتوبر 2023 حتى 15 يوليو 2024



معدل التضخم السنوي بلبنان، بمتوسط أسعار المستهلك وفقاً لصندوق النقد الدولي (%)



معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلبنان وفقاً لصندوق النقد الدولي (%)





يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدايل المختلفة بشأن القضايا والتحديات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحديات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدايل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشؤون السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدل والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المعام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عدد من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، ووحدة الدراسات الأوروبية، ووحدة الدراسات الآسيوية، ووحدة الدراسات الإفريقية، ووحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، ووحدة التسليح، ووحدة التطرف، ووحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنى بدراسة القضايا والتحديات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، ووحدة دراسات الرأي العام، ووحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا يعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني - مصر الجديدة - القاهرة
+20226905863 | +20226905862 | +20226905861

f t v @ /ecsstudies



ECSS

**المركز المصري
للحكر والدراسات الاستراتيجية**
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

الهاتف: +20226905863 | +20226905862 | +20226905861
البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg


ecsstudies

100 شارع الميرغني، مصر الجديدة، القاهرة، مصر
www.ecss.com.eg